



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التركز في قطاع البنوك التجارية الأردنية:
الأسباب والنتائج (1985-2004)

إعداد الطالب
مثنى سالم الشمايلة

إشراف
الدكتور سعيد الطراونة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2007

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مثنى سالم الشمايلة الموسومة بـ:

التركز في قطاع البنوك التجارية الأردنية الاسباب والنتائج

(1985-2004)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ماجستير اقتصاد.

القسم: الاقتصاد.

التوقيع	التاريخ	
	2007/5/17	د. سعيد محمود الطراونة
	2007/5/17	د. سعود موسى الطيب
	2007/5/17	د. أحمد إبراهيم ملاوي
	2007/5/17	د. محمد علي شحاتيت

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 5328-5330

FAX:03/ 2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة - الكرك - الأردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فرعي 5328-5330

فاكس 03/2 375694

البريد الإلكتروني

الصفحة الإلكترونية

الإهداء

إلى من كانا السبب في وجودي وإلى من احترقا بصمت وسعادة وما زال منذ
اللحظة الأولى لوجودي حيث صراخي يعلن عن وصول إكسسوار الحياة وزينة
الدنيا اهدي ثمرة جهدي وعصارة فكري... إلى والدي.

مثنى سالم الشمايله

الشكر والتقدير

إلى أستاذي ما بخل في إهداء نصيح ولفت انتباه ، وتوجيه من خلال
التواصل الدائم وتحريك دفة البحث لدي حتى غدا بذره صلبه في أعماق متفتحة
ستكون عتاة لنمو متكامل في مقلب الأيام بإذن الله فكان الأشراف لديه رسالة ومبدأ
وخلقتني به ويستحق أن يكون جميلا أحاطني بسعادة تعجز كلمات الشكر عن
أيفاء الحق فيه.

مثنى سالم الشمايله

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء.....
ب	الشكر والتقدير.....
ج	فهرس المحتويات.....
هـ	قائمة الجداول.....
و	قائمة الأشكال.....
ز	قائمة الملاحق.....
ح	ملخص الدراسة باللغة العربية.....
ط	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.....
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها.....
1	1.1 المقدمة.....
2	2.1 أهمية الدراسة.....
2	3.1 مشكلة الدراسة.....
2	4.1 أهداف الدراسة.....
3	5.1 فرضيات الدراسة.....
3	6.1 منهجية الدراسة.....
4	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....
4	1.2 الإطار النظري.....
4	1.1.2 التركيز: المفهوم والقياس.....
8	2.1.2 نتائج التركيز.....
9	2.2 الدراسات السابقة.....
14	3.2 النموذج القياسي.....
17	الفصل الثالث: المنهجية والتصميم.....
17	1.3 قياس وتحليل التركيز.....
28	2.3 عوامل التركيز المصرفي في الأردن.....

37	الفصل الرابع: عرض النتائج
37	1.4 العوامل المؤثرة بمقاييس التركيز
43	2.4 تأثير التركيز على أداء البنوك
46	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
46	1.5 النتائج
49	2.5 التوصيات
51	المراجع
53	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
	نسب التركيز (CR ₃ , CR ₄ , CR ₅) للودائع في البنوك الأردنية.....	1
18	ترتيب أكبر خمسة بنوك حسب الحصة السوقية للودائع...	2
19	التركز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال.....	3
21	الحصة السوقية للبنوك سنة (1985) من الودائع.....	4
23	الحصة السوقية للبنوك سنة (1995) من الودائع.....	5
25	الحصة السوقية للبنوك سنة (2004) من الودائع.....	6
27	سنوات الخبرة للبنوك الأردنية.....	7
29	نسب الترك (CR ₃ TA, CR ₄ TA, CR ₅ TA) لعدة سنوات..	8
33	العوامل المؤثرة بمقياس التركيز (CR ₃).....	9
38	العوامل المؤثرة بمقياس التركيز.....	10
39	العوامل المؤثرة بمقياس التركيز (CR ₅).....	11
40	العوامل المؤثرة بمقياس التركيز (HHI ₁).....	12
41	العوامل المؤثرة بمقياس التركيز (HHI ₂).....	13
42	العوامل المؤثرة بمقياس التركيز (HHI ₃).....	14
43	العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الأردنية و (CR ₃).....	15
43	العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الأردنية و (CR ₄).....	16
44	العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الأردنية و (CR ₅).....	17
44	العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الأردنية و (HHi).....	18
44	العلاقة بين مقاييس التركيز المختلفة باستخدام (R).....	19

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
20	تغير نسب التركيز عبر الزمن.....	1
22	التركز حسب مقياس (HHI).....	2
24	التركز حسب مؤشر جيني (1985).....	3
26	التركز حسب مؤشر جيني لسنة (1995).....	4
28	التركز حسب مؤشر جيني لسنة (2004).....	5
34	العلاقة بين (CR_3) و (CR_3TA)	6
34	العلاقة بين (CR_4) و (CR_4TA)	7
35	العلاقة بين (CR_5) و (CR_5TA)	8
36	عدد البنوك عبر سنوات الدراسة.....	9

الصفحة	قائمة الملاحق	رمز الملحق
53	عنوانه طريقة حساب مؤر جيني.....	أ

الملخص

التركز في قطاع البنوك التجارية الأردنية الأسباب والنتائج (1985-2004)

مثنى سالم الشمايله

جامعة مؤتة، 2007

يهدف هذا البحث إلى دراسة هيكل السوق المصرفي في الأردن من ناحية الودائع، وإلى معرفة مدى وجود تركيز في سوق الودائع، ومدى وجود قوى احتكارية في هذا السوق، من خلال عدة مقاييس، والتعرف على الأسباب والمتغيرات المؤثرة في هذه النسب من التركيز، وإلى النتائج المترتبة على هذه النسب. وتم التحليل باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وتوصل البحث إلى وجود تركيز في هذا القطاع، بمقياس نسبة التركيز ومقياس جيني وعدم وجود تركيز حسب مؤشر هيرشمان هيرفندال وإلى أن خبره وإجمالي الأصول، تعتبر أهم العوامل في تحقيق البنك نسب عالية من الحصة السوقية من الودائع، وأن التركيز في الودائع يعتبر عاملاً مؤثراً في تحقيق بعض البنوك للأرباح: مثل البنك العربي.

Abstract

Concentration in Jordanian Commercial banks Sector Reasons and Results (1985-2004)

Muthana Salem Al-Shamaileh
Mu'tah University, 2007

This research aims to investigate the framework of the banking market in Jordan, through determining the concentration ratio and the monopolistic forces at the deposits market by using several measures, The study aims also to determine the factors that effect these ratio and the result of the degree of concentration.

The analysis has done by using the ordinary least squares (OLS), for the period (1985-2004).

From this study we came to the conclusion that according to the concentration ratio and Gini indexes there is concentration in this sector, but there is no concentration according to Hirshman Herfindal index.

In addition, the experience and total assets are regarded as the most important factors in attainment high market share from deposits.

Also the result showed that the concentration in the deposits is considered as an effective factor in making gain from monopolistic power for some banks like: Arab, Islamic, Al -ahli banks.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

شهدت البيئة العالمية خلال السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة وضخمة على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية، مع ظهور مفهوم العولمة بما صاحب هذا المفهوم من تغيرات ، شملت كافة القطاعات، ومنها القطاع المصرفي، ومن هذه المتغيرات: حرية انتقال رؤوس الأموال بالإضافة إلى ظهور خدمات وأدوات مالية مصرفية جديدة، وهذا بدوره أدى إلى ازدياد درجة المنافسة بين البنوك بسبب انفتاح الأسواق وإمكانية دخول الجميع إلى الأسواق، وبالتالي عدم توفر حـ مائة أو ظروف مساعده على الاحتكار باستثناء الكفاء ة والقدرة التنافسية ، وهذا بدوره أدى إلى إقبال كبير من قبل البنوك على إجراء عمليات اندماج فيما بينها، وزيادة عدد فروعها ونشرها في كل مكان ، وزيادة حجم أصولها لتقوية مراكزها التنافسية على الصعيد العالمي، عن طريق الاستفادة من اقتصاديات الحجم والتقليل من مخاطر العمليات المصرفية، وزيادة معدلات النمو والتوسع والربحية.

والبنوك الأردنية كجزء من النظام المصرفي العالمي، يفرض عليها أن تتعامل مع هذه الأوضاع العالمي بقدر عال من الجدية والمسؤولية، وهذا يعني بالضرورة القيام بعمليات اندماج فيما بينها، ودراسة تأثير عدد الفروع وحجم الأصول على موقعها التنافسي ،وعلى إثبات موجوديتها في السوق العالمي، ولهذا السبب فقد وضع البنك المركزي الأردني مجموعة من الحوافز للبنوك الأردنية، للقيام بعمليات الاندماج، ولكن هذه الأفكار طُمدت بقانون المنافسة الأردني المؤقت رقم (49) لسنة (2002) الذي يجعل لعمليات الاندماج سقف أعلى، ويضع أمامها عقبات وصعوبات بقصد منع ظهور قوى احتكارية في السوق، بما يترتب عليها من آثار سلبية على المواطنين ، وعلى المؤسسات الصغيرة، لذلك سنسعى خلال هذه الدراسة إلى معرفة حجم الـ تركيز في السوق المصرفي الأردني وعلى الحصص

السوقية للمؤسسات المصرفية القائمة فيه، والتعرف على إمكانية زيادة التركيز في السوق، أو تخفيضها وأثر ذلك على الوطن بشكل عام.

2.1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من ضرورة معرفة مدى التركيز في السوق المصرفي في الأردن من أن هذه الدراسة تغطي فترة زمنية حديثة وطويلة نسبياً ، حيث تمتد من (1985-2004) وتغطي مجتمع الدراسة بالكامل، والمكون من البنوك التجارية العاملة في الأردن، كما تتبع أيضاً من ندرة الدراسات التي تناولت أسباب ونتائج هيكل السوق المصرفي في الأردن.

3.1 مشكلة الدراسة:

تعد مسألة معرفة هيكل السوق (احتكار، منافسة احتكارية، احتكار قلة ..) (موسى، 1969) من خلال قياس نسبة التركيز من الأمور الهامة التي تساعد في تحديد مدى ظهور ممارسات تجاربه تخالف حرية المنافسة، وتؤدي إلى الإضرار بالمستهلكين والمنتجين الآخرين، وإدراكاً لهذه الأهمية فقد تم صدور قانون المنافسة في الأردن، والذي يركز على عدم الإخلال بالمنافسة، بل وتوفير الظروف المناسبة لها، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتتناول أحد أهم القطاعات في الأردن، وهو القطاع المصرفي وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال : ما مدى وجود تركيز وممارسة قوة احتكارية في قطاع البنوك؟ وما هي الأسباب والنتائج المترتبة على هيكل سوق القطاع المصرفي في الأردن؟.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعه من الأهداف منها:

- 1) قياس مستوى التركيز في قطاع البنوك التجارية الأردنية، وسيتم ذلك باستخدام مجموعه من المقاييس الاقتصادية مثل مؤشر هيرشمان هيرفندال (HHI index) ومقياس نسبة التركيز (CRn).

- (2) دراسة العوامل المؤثرة في مستوى التركيز .
(3) دراسة وتحليل نتائج مستويات التركيز على أداء البنوك.

5.1 فرضيات الدراسة:

- (1) وجود مستويات تركيز عالية في سوق الودائع الأردنية.
(2) وجود علاقة طردية بين مستويات التركيز كمتغير مستقل , ومستويات الأرباح كمتغير تابع.

6.1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم جمع البيانات اللازمة لأجراء هذه الدراسة ، من خلال التقارير السنوية للبنوك ودليل الشركات المساهمة الصادرة عن سوق عمالي، حيث تغطي البيانات مجتمع الدراسة ، والمكون من المؤسسات المصرفية العاملة في الأردن، وذلك للفترة (1985-2004) كما تم تحليل هذه البيانات باستخدام الأسلوب الوصفي ، من خلال عرض البيانات وإيجاد المقاييس الإحصائية المناسبة كما سيتم استخدام المنهج القياسي لتقدير نماذج قياسية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

1.1.2 التركيز: المفهوم والقياس:

يعرف التركيز على أنه وجود عدد قليل من المؤسسات التي تسيطر على سوق سلعة أو خدمة معينة (ملحم، 1998) ، ويمكن التعبير عن هذه السيطرة من خلال مقاييس التركيز:

(1) نسبة التركيز (Concentration Ratio) ويرمز له بالرمز (CR_n) :

تشير إلى ما تمثله نسبة أكبر عدد من المؤسسات من إجمالي الحصة السوقية (Mohildin, 2001) ويمكن أخذ حصة أكبر ثلاث مؤسسات من إجمالي السوق (CR_3) ويمكن أخذ نسبة أكبر أربع مؤسسات (CR_4) وتشير هذه النسبة إلى شكل السوق، فعلى سبيل المثال : عندما يكون هناك مؤسسة واحدة تأخذ كامل الحصة السوقية، فهذا يعني أن $(CR = 100\%)$ وهذا يسمى سوق احتكار تام ، ومثال على ذلك شركة مصفاة البترول الأردنية . ويأخذ السوق أشكالاً أخرى بناء على نسبة التركيز: منها المنافسة التامة، والمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة (عمر، 1999) وهناك أشكال أخرى للسوق مثل سوق الاحتكار الواسع مع العلم أن تقسيم الأسواق إلى هذه الأصناف حسب عدد المؤسسات ونسبها هو أمر نسبي يختلف من دولة إلى دولة، ومن سوق إلى سوق، وهذا يعتبر من الانتقادات الموجهة إلى هذا المقياس من مقاييس التركيز، فمثلاً تصعب المقارنه بين (CR_4) في الأردن في سوق من الأسواق، وليكن مثلاً سوق الاتصالات الخلوية مع (CR_4) لنفس السوق في الولايات المتحدة، بسبب اختلاف عدد المؤسسات وحجمها بين البلدين ، لذلك يمكن اللجوء إلى مقاييس أخرى.

(2) مقياس مؤشر هيرشمان هيرفندال (Hirshman- Herfindal index):

الذي يقوم بأخذ مجموع مربع الحصص السوقية للمؤسسات العاملة في سوق ما ويعبر عنها رياضياً:

$$HHI = \sum si^2$$

حيث (si^2) مربع النصيب النسبي للمنشأة (i) من إجمالي السوق (الكسواني، 1999) لذا فإن هذا المؤشر يقع بين (0) في حالة المنافسة التامة، لكون حصة كل مؤسسة تقترب من الصفر، وهذا نظري وغير واقعي وبين الواحد صحيح أو (10000) إذا كان السوق يتكون من مؤسسه واحدة لها (100%) من السوق ($10000 = 100^2$) ويعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس استخداماً في حساب التركيز، لكونه يأخذ جميع المؤسسات بعين الاعتبار، ويجدر أن نذكر أنه وحسب دراسات سابقة (ALKarasneh, 2005) فإن الحد الفاصل لاعتبار السوق متركزاً أم لا هو (1800) فإذا كان (HHI) أقل من (1800) كان السوق غير متركز، وإذا كان أكبر من 1800 كان السوق متركزاً.

(3) مقياس جني:

الذي ظهر أصلاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الاقتصادية، أي هل يتوزع الدخل على جميع أفراد المجتمع بطريقة متساوية؟ أم أنه يتركز بأيدي فئة معينة بشكل كبير؟ ويقل نسبياً بأيدي فئات؟ أخرى (عطية، 1995) وهذا المقياس يصلح أيضاً لقياس مدى التركيز في مجالات أخرى، غير الدخل، وسنحاول في هذه الدراسة تطبيق مقياس جيني على الودائع في البنوك في الأردن لمعرفة مدى التركيز في هذه البنوك.

أسباب التركيز:

إن التركيز هو وجود عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تسيطر على سوق سلعة، أو خدمه معينة، ونسبة هذا التركيز، ومقداره، هو في النتيجة يشير إلى شكل السوق، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى ظهور حالات التركيز، والتي سوف تكون إحدى العوامل المستقلة المؤدية إلى التركيز في النموذج القياسي، هو حجم المشروع (هاشم، 1978) والتكاليف والتي سيتم التعبير عنها بإجمالي الأصول. فمن المعروف أن إنشاء مؤسسه مصرفيه بحاجة إلى رأسمال كبير نسبياً، وذلك لتغطية مصاريفها وتكاليفها التأسيسية من تكاليف دراسة الجدوى إلى المباني، وللقدرة على إنشاء عدد من الفروع، قادر على تغطية السوق فهذا كله بحاجة إلى رأسمال كبير، خصوصاً

إذا أرادت المؤسسة الراغبة بالنشوء، المنافسة وسط عدد من المؤسسات القائمة فعليا، فوجود مثل هذا العائق يقلل من عدد المؤسسات التي تنشأ، وبالتالي انحصار السوق بين مؤسسات قليلة.

ومن العوامل التي تؤدي إلى ظهور التركيز صعوبة الحصول على من يقبل السلعة أو الخدمة المقدمة من المؤسسة الناشئة حديثا، وفي بحثنا هذا تتمثل بقبول الودائع، وذلك لوجود تفضيل قوي من جانب المودعين لأنواع من الخدمات التي توفرها المؤسسات القائمة فعليا، يساعدهم على ذلك حملات الدعاية التي تقدمها المشاريع القائمة فعلا، وفي هذا الصدد نذكر أيضا أن للدعاية دورا كبيرا جدا في تقوية وتدعيم مستويات التركيز، حيث يقوم أصحاب المؤسسات الكبرى والمصارف الكبيرة بالقيام بحملات دعائية وإعلانات، واسعة للمحافظة على الحصة السوقية، وقد يكون الهدف من هذه الحملات الإعلانية الربط بين الخدمة واسم البنك في أذهان المستهلكين فلا يجد المنافسون المحتملون أي جدوى من التفكير في التغلب على عقبات الدخول إلى سوق الخدمة المقصودة، ويضمن صاحب الحصة الكبرى، حماية فعالة لمركزه في السوق (جامع، 1986).

وتعتبر عمليات الاندماج بين المؤسسات الاقتصادية عموما ، من أهم العوامل والأمور التي تؤدي إلى زيادة وتكريس التركيز، وقد حدثت في الأردن عدة عمليات اندماج بين مؤسسات مالية، سيتم التطرق إليها في التحليل الوصفي لهذه الدراسة، وتقوم عمليات الاندماج بزيادة معدلات ، التركيز سواء كان هذا حسب مقياس هيرشمان هيرفندال، أو حسب مقياس نسبة التركيز، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

(4) مقياس نسبة التركيز:

إن مقياس نسبة التركيز (CR_n) يقوم بحساب النسبة السوقية لأكبر (n) من الشركات فلو قلنا (CR_4) هذا يعني مجموع الحصص السوقية لأكبر أربع منشآت ، وهذا ينطبق على (CR_5) و (CR_6) وهكذا يظهر أثر الاندماج على التركيز، عندما تؤدي عملية اندماج إلى زيادة مقدار نسبة التركيز، ودخول مؤسستان لم تكن ضمن أكبر المؤسسات المقياس، نتيجة لاندماجها فمثلا، قد تكون هناك مؤسستان ذواتا

ترتيب من حيث الحصة السوقية بالترتيب التاسع والعاشر، ولكن نتيجة لاندماجهما معا بمؤسسة واحدة، تحتل الترتيب الرابع أو الخامس معا، أو اندماج مؤسسات هي في الأصل ضمن المؤسسات الكبرى، ودخلها كمؤسسة واحدة، مما يرفع مقدار التركيز، فعلى سبيل المثال لو كان هناك خمسة مؤسسات حصصها السوقية كما يلي (أ=40%) و (ب=20%) و (ج=15%) و (د=15%) و (ز=10%) فإن $CR_3 = 75\%$ فإذا قررت المؤسسة (أ) والمؤسسة (ب) الاندماج فإن $(CR_3=90\%)$ وهكذا فإن أي عملية اندماج من المتوقع أن ترفع نسب التركيز (كلارك، 1994).

5) مقياس هيرشمان هيرفندال (HHI):

كما ذكرنا سابقا فإن مقياس هيرفندال $(\sum si^2)$ أي مجموع مربع النصيب النسبي للمنشآت، ولو فرضنا أن هناك أربع مؤسسات في سوق معين المؤسسة (س) بنسبة (10%) و (ص) بنسبة (20%) و (ع) بنسبة (30%) و (غ) بنسبة (40%) فإن التركيز حسب مقياس $(HHI=10^2+20^2+30^2+40^2=3000)$ فنلاحظ أثر الاندماج على التركيز، لو فرضنا أن المنشأة س والمنشأة ص قررتا الاندماج فهذا يعني أن (HHI) أصبح يساوي $(3400=40^2+30^2+30^2)$ وهذا يعني زيادة لمقدار (400) وهي تساوي $(2 \times 10 \times 20)$ هذه هي القاعدة انه عند حدوث اندماج بين مؤسساتتين في سوق معينه فإن الزيادة في التركيز تساوي $(S_1 \times S_2 \times 2)$ حيث (S_1) يمثل الحصة السوقية للمؤسسة الأولى و (S_2) الحصة السوقية للمؤسسة الثانية (Shepherd, 1985) ونذكر في هذا الصدد أن قانون المنافسة الأردني ينص في المادة التاسعة فقرة (ب) على يشترط لإتمام عمليات التركيز الاقتصادي والتي من شأنها التأثير على مستوى المنافسة في السوق كتحقيق أو تدعيم وضعية مهيمنة، الحصول على موافقة الوزير إذا تجاوزت الحصة السوقية الإجمالية للمؤسسة أو المؤسسات المعنية (40%) من إجمالي المعاملات بالسوق " (قانون المنافسة الأردني، 2002) إذا نجد أن المشرع الأردني قد وضع نسبة (40%) من إجمالي المعاملات في السوق، كنسبة تشكل النسبة اللازمة لإطلاق مسمى الشركة المسيطرة على السوق، ولكننا نلاحظ أن البنك المركزي الأردني، قد وضع عدد من الحوافز لإتمام عمليات الاندماج دون الإشارة إلى النسبة المسموح الوصول إليها من مجمل المعاملات في

السوق، ومن هذه الحوافز إعفاء رأسمال البنك الناتج عن الاندماج من رسم الترخيص المقطوع من راس المال، وإعطاء أسعار تفضيلية للبنوك المدموجة لإعادة الخصم بنسبة (1%) من سعر إعادة الخصم النافذ.

2.1.2 نتائج التركيز:

إن للتركز نتائج إيجابية على أصحاب الحصص الكبيرة في السوق ، وهم بطبيعة الحال الفئة المحتكرة التي تجني الأرباح العالية وذلك بسبب قدرتهم على السيطرة، والتحكم بالسعر، وهذه تعد من النتائج المباشرة التي يمكن حسابها ، أي يمكن حساب العلاقة بين مستويات التركيز ومعدلات الأرباح، خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن أن تأخذ آثار التركيز مظاهر أخرى يصعب حسابها مع وجود إمكانية لذلك، ومن هذه الآثار الآثار التي تنعكس على المؤسسات الأخرى غير البنكية فمثلا إذا كان هناك بنوك قليلة العدد نسبيا، بشكل يؤدي إلى ظهور حالات احتكارية عالية بين هذه البنوك، فإن هذه البنوك بطبيعة الحال ستسعى إلى تحقيق أعلى أرباح بأقل مخاطر ممكنة، ومن المعلوم أن المصدر الرئيس للحصول على مبالغ الاستثمار هو البنوك ، لذلك ستقوم المشاريع القائمة فعلا، والراغبة بالتوسع، بالتوجه إلى البنوك للحصول على المبالغ الراغبة بها، وسيقوم الأشخاص الراغبون بإنشاء مشاريع جديدة أيضا بالتوجه إلى هذه البنوك، وبما أن هذه البنوك في حالة احتكار، فإن لديها القدرة العالية على الاختيار بين هذه الأطراف ، ومن المتوقع أن تقوم هذه البنوك بالتوجه إلى إعطاء القروض إلى المشاريع القائمة أصلا، والتي حققت مستويات نجاح عالية على حساب الأشخاص الذين يرغبون بإقامة مشاريع جديدة ، وهذا بدوره يدعم حالة الاحتكار في أسواق أخرى، إضافة إلى الاحتكار في سوق البنوك (Shepherd, 1985) ويظهر بشكل أوضح أثر التركيز إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المصدر الرئيس للقروض التي تقدمها البنوك هو الودائع (خصاونه، 1995) التركيز على الودائع في بنوك معينة ، على قدرة هذه البنوك على التأثير في أسواق أخرى، إضافة إلى أن الاحتكار في هذه البنوك يفرض معدلات فائدة

عالية، من المعلوم وفق الأدبيات الاقتصادية ، أن هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ومعدلات الاستثمار، لأن الفوائد المدفوعة على القروض تعتبر جزءاً من التكاليف الاستثمارية.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة أوكياها لامب (Okeahalamb, 2002) والتي قام بها حول التركيز في قطاع البنوك في منطقة جنوب أفريقيا وشملت هذه الدراسة دول جنوب أفريقيا ، ونامبيا، وسويزلاند، ولسوتو . وقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التركيز في البنوك على أداء هذه البنوك، وعلى المستهلك لخدمات هذه البنوك وقد استخدم النموذج التالي:

$$Y_{ijt} = a + b \text{ con}_{jt} + X_{ijt} + e_{ijt}$$

حيث:

Y_{ijt} : تمثل معدل الفائدة التي تدفع في الوقت (t) لواحد من ستة أنواع من الودائع (i) من قبل البنك (هي أحد أسواق جنوب أفريقيا (j) وهذه الأنواع من الودائع هي:

Y_1 : على الوديعة تحت الطلب.

Y_2 : على وديعة الادخار.

Y_3 : على الوديعة لشهر واحد.

Y_4 : على الوديعة لثلاثة أشهر وأقل.

Y_5 : على الوديعة لستة أشهر وأقل.

Y_6 : على الوديعة لعام أو، قل.

CON: تشير إلى معدل التركيز في السوق (j) في الزمن (t) بمقياس مؤشر مستوى التركيز (CRn) ومؤشر هيرشمان هيرفندال (Hhi).

X_{ijt} : تشير إلى مجموعه من العوامل المستقلة في أسواق مختلفة وفي فترات مختلفة وهذه العوامل هي:

X_{1AGR} : معدل النمو السنوي في الودائع.

X_{2BR} : عدد فروع كل بنك بالنسبة إلى مجموع فروع البنوك التجارية.

X_{3WAGE} : معدل الأجور في البنوك التجارية.

X_{4MIKTS} : حصة البنك السوقية من الودائع.

X_{5TA} : مجموع الأصول.

وتم التوصل عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى إلى عدة نتائج

منها:

(1) وجود علاقة طردية ذات معنوية بين مجموع الأصول (TA) والفائدة المدفوعة على الودائع تحت الطلب في جميع الدوال.

(2) وجود علاقة طردية ذات معنوية بين معدل نمو سوق الودائع ، والفائدة المدفوعة على الودائع تحت الطلب.

(3) وجود علاقة عكسية بين معدل الأجور والفوائد المدفوعة على الودائع تحت الطلب، ولكن بمعنوية متدنية.

(4) وجود علاقة عكسية بين مستويات التركيز (CR_3) والفوائد المدفوعة على كافة أشكال الودائع وعند مستويات معنوية مختلفة بناء على الدولة ونوع الوديعة.

دراسة رودريجز (Rodriguez, 2000) وهدفت إلى بيان ما إذا كان هناك علاقة بين التركيز، وأسعار الفائدة في البنوك المكسيكية خلال الفترة (1998-2000) وشملت الدراسة (78) مؤسسه مالية في المكسيك، وتوصل إلى عدة نتائج من ضمنها وجود علاقة سلبية أو عكسية بين التركيز في البنوك ، وسعر الفائدة المدفوعة من قبل هذه البنوك على الودائع، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية والتي تعبر عن الطريقة التي يتصرف بها المحتكر.

دراسة موهيلدن (Mohieldin, 2001) بعنوان هيكل السوق المصرفي والمنافسة في مصيبت قام بإجراء اختبارات قياسية لمنهج الهيكل أو الأداء ، باستخدام قاعدة بيانات تغطي الفترة (1980-1998) وتشمل (47) بنكا عاملا في مصر، بتقدير النموذج التالي:

$$ROA_i = a_0 + a_1 MCR_t + a_2 MS_{it} + a_3 CA_{it} + a_4 TA_{it} + a_5 LA_{it} + a_6 DT_{it} + a_7 OEA_{it} + a_8 MDGR_t + a_9 D$$

حيث:

ROA_i : باح أو الدخل بعد الضرائب نسبه إلى إجمالي الأصول (العائد على الأصول).

MCR: نسبة التركيز لأكبر خمسة بنوك في مصر.

MS: الحصة السوقية من الودائع أي حصة البنك الواحد من الودائع مقسومة على مجموع الودائع.

CA: راس المال إلى مجموع الموجودات.

TA: إجمالي الأصول.

DT: الودائع تحت الطلب نسبة إلى مجموع الودائع

LA: نسبة القروض إلى الأصول.

OEA: مصاريف التشغيل.

MDGR: معدل نمو الودائع السنوي للودائع.

D متغير وهمي حيث يشير إلى البنوك المتخصصة مرة بـ (1) ومرة بـ (0) للبنوك العامة.

وأظهر التحليل الإحصائي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) أن (MCR) تؤثر إيجاباً على (ROA) عند مستوى معنوية (5%) وأيضاً (MS) وأيضاً أن لها تأثير إيجابي ذي معنوية، أي أن البنوك ذات الحجم الكبير من ناحية راس المال تحقق معدلات أرباح عالية، أما بالنسبة إلى (TA) إجمالي الأصول، فقد أظهرت التحليلات أن لها إشارة سلبية ذات معنوية، وهذا يعني أنه ليس بالضرورة أن تؤدي إجمالي الأصول الكبيرة دائماً إلى تحقيق أرباح بطريقة طردية، والمتغير (DT) فهو ذو علاقة عكسية مع (ROA) وذو معنوية ونفس النتيجة معدل النمو السنوي في الودائع (MDGR).

دراسة الكراسنة وفضل الدين (AL- Karasneh and Fatheldin, 2005) وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر هيكل السوق في كل من السعودية والكويت والإمارات على أداء البنوك في هذه الدول ، حيث تم دراسة مجموعة من العوامل التي من ضمنها التركيز على الأداء، ممثلاً بالدخل، وتم استخدام النماذج التالية:

$$\begin{aligned} ROAE_i &= a_0 + a_1(HHi) + a_2(RISK) + a_3(SETAi) + a_4(DEPGRTHi) \\ ROAE_i &= a_0 + a_1(MS) + a_2(RISK) + a_3(SETAi) + a_4(DEPGRTHi) \\ ROE_i &= a_0 + a_1(HHi) + a_2(MSi) + a_3(RISKi) + a_4(DEPGRTHi) \\ &\quad + a_5(SETAi) + a_6(MS\ HHi) \end{aligned}$$

حيث:

ROAE_i: معدل العائد بعد تقسيمه على حقوق المساهمين (العائد على حقوق الملكية).

HHi: معيار التركيز لهيرشمان هيرفندال ، ويتم حسابه على طريقة تربيع الحصة السوقية للبنك (i) ثم جمع هذه النسب.

RISK_i: معدل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة.

SETA_i: معدل نسبة المصاريف إلى إجمالي الأصول في البنوك.

DEPGRTH_i: معدل النمو في الودائع ، وتحسب عن طريق حساب التغير في وداائع البنوك في آخر سنة.

MS: الحصة السوقية، وتحسب عن طريق تقسيم إجمالي الأصول لكل بنك على إجمالي الأصول لجميع البنوك في السوق.

MSHHi: الارتباط بين التركيز حسب مقياس هيرشمان (HHi) ومقياس الحصة السوقية (MS) وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

وجود علاقة إيجابية بين العوائد والأرباح ، وبين التركيز في السوق حسب مقياس (HHi) وأيضاً وجود علاقة طردية بين أداء السوق والحصة السوقية (MS) وأن الحجم الكبير للمنشآت يعطيها القدرة على تحقيق أرباح مرتفعة، أما عن باقي المتغيرات فالمتغير (SETA) أظهر علاقة إيجابية في كل من الكويت والسعودية ، أي وجود علاقة طردية بين المصاريف التشغيلية والأرباح (ROA) ولكنه أظهر علاقة سلبية في الإمارات، وهذا يعني أن ارتفاع التكاليف التشغيلية تؤدي إلى انخفاض الأرباح، وهذا كان للثلاثة نماذج المذكورة ، أما بالنسبة للمتغير (DEPGRTH) فقد أظهر علاقة إيجابية في كل الدول والنماذج باستثناء النموذج الأول للكويت، ولكن عند معنوية متدنية، والمتغير (RISK) الذي يمثل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، فقد أظهر علاقة إيجابية في الكويت بالثلاث نماذج،

وعند معنوية (1%) وعلاقة إيجابية في الإمارات بدون معنوية وعلاقة عكسية في السعودية بدون معنوية.

دراسة هيفرنان وإكساكونغ (Heffernan and Xiaoqing fu, 2005) والتي قاما من خلالها دراسة العلاقة بين هيكل السوق المصرفي في الصين ، مع الأرباح والعوائد للفترة (1985-2002) وفي هذه الدراسة كانت (CR4) كمتوسط للفترة (1985-2002) حوالي (0.916) وقد قاما باستخدام نموذج كانت فيه الأرباح هي المتغير، التابع وكان التركيز فيه أحد المتغيرات المستقلة لمؤثرة، واستخدم نموذجا آخر كان فيه التركيز هو المتغير التابع، ويتأثر بعدة متغيرات مستقلة كما يلي:

$$CONC_t = a + b_1 XEFF_{it} + b_2 SEFF_{it} + b_3 AID_t + b_4 OWN_i + b_5 TT_t + ei$$

حيث:

$CONC_t$: معيار لقياس التركيز ويمكن فيه استخدام (CR4) أو (HHI) في الزمن (t).
 $XEFF_{it}$: معيار لقياس قدرة البنك وفاعليته، في إعطاء إنتاج معين بأقل تكلفة، من خلال الإدارة الكفوة، أو استخدام التكنولوجيا ويتم حسابه عن طريق المقياس:

$$C^{min} = \frac{\text{أصغر تكلفه متوقعة للبنك}}{C^A}$$

$SEFF_{it}$: معيار لقياس قدرة البنك على إعطاء افضل النتائج من خلال الإدارة الجيدة والتكنولوجيا المتوفرة.

AIP_t : متوسط دخل الفرد في الفترة (t).

WON_i : متغير وهمي يتعلق بالملكية، يأخذ قيمة (0) إذا كانت الملكية للدولة و (1) إذا كانت الملكية خاصة.

TT_i : اتجاه الزمن.

وتوصل الباحث إلى أنه توجد علاقة عكسية بين كل من مؤشر (XEFF) ومؤشر (SEFF) من جهة، وكل من مؤشر (CR4) ومؤشر هيرشمان هيرفندال من جهة أخرى، أما النموذج الذي كان فيه التركيز متغير مستقل وتم التعبير عنه بـ (CONC) وهو يمثل مرة (CR4) التركيز لأكبر أربع بنوك من حيث حجم الودائع، ومرة مؤشر هيرشمان هيرفندال بالإضافة إلى عدة متغيرات ، مثل: الحصة السوقية

(MS) ومتوسط دخل الفرد وكان العامل التابع للأرباح (ROE) و (ROA) وتوصل إلى، له خلال فترة الدراسة بالكامل (1985-2002) فان (HHI) كان له علاقة عكسية مع الأرباح بالصورتين (ROE) و (ROA) أما التركيز (CR) فان له علاقة طردية أي كلما زاد التركيز (CR4) فهذا يؤدي إلى زيادة الأرباح بالصورتين السابقتين.

دراسة ستافينس وسيمونس (Stavins and Simons, 1998) والتي تركزت حول أثر عمليات الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1985-1997) على مستويات التركيز في البنوك ، وآثار ذلك على حجم هذه البنوك، وسعت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت عمليات الاندماج بين البنوك تؤدي إلى زيادة قوة هذه البنوك وزيادة قدرتها على دفع أسعار فائدة أقل على الودائع، وتوصل البحث إلى أنه عند زيادة معدلات التركيز حسب مقياس (HHI) بنسبة (1%) فهذا يؤدي إلى انخفاض الفائدة المدفوعة على الودائع بنسبة (0.3%)، وتوصل إلى أن عمليات الاندماج بين البنوك الكبيرة، تختلف آثارها عن الاندماج بين البنوك الصغيرة.

3.2 النموذج القياسي:

تم في هذه الدراسة صياغة نموذجين الأول نحاول من خلاله معرفة اثر بعض العوامل على التركيز حسب مقياس نسبة التركيز (CR_n)، ومعيار هيرشمان هيرفندال (HHI) والنموذج الثاني هدف إلى إظهار العلاقة بين التركيز وأداء البنوك ممثلاً بالأرباح بعدة أشكال.

أ. النموذج الأول: يهدف هذا النموذج إلى دراسة بعض العوامل المؤثرة في

التركز في البنوك التجارية في الأردن على النحو التالي:

$$CR_{nt} = F(N_{1t}, CR_{n2t}, CR_{nTA}, Y_n/TY, M) \quad (1)$$

$$HHI = F(N_{1t}, CR_n, Cr_nTA, M) \quad (2)$$

ويصاغ رياضياً كما يلي:

$$CR_{nt} = a_0 + a_1 N_{1T} + a_2 CR_n N_{2t} + a_3 Cr_nTA + a_4 Y_n/TY + a_5 M + et \quad (3)$$

حيث تمثل (CR_{nt}) قيم مختلفة لنسبة التركيز (CR_3, CR_4, CR_5) في السنة (t) وسوف يتم قياسها من خلال نسبة ودائع كل بنك إلى مجموع الودائع في البنوك ، وهي في هذا النموذج تمثل المتغير التابع الذي يتأثر بعدة متغيرات مستقلة وهي (N_{It}) وهي عبارة عن عدد البنوك العاملة في السنة (t) ومن المتوقع أن تكون العلاقة بين عدد البنوك ومستويات التركيز حسب مقياس (CR_n) علاقة عكسية، والمتغير الآخر في هذا النموذج هو $(CR_n N_2)$ وهو يمثل نسبة مجموع الفروع لأكثر (n) من البنوك إلى مجموع عدد الفروع لكل البنوك، والهدف من وضع هذا المتغير، هو معرفة أثر عدد الفروع على مستويات التركيز، ومن المتوقع وجود علاقة طردية بين نسبة الفروع للبنوك الكبرى وحصة السوقية من الودائع، أي زيادة الحصة السوقية مع ازدياد عدد الفروع والمتغير الآخر هو $(CR_n TA)$ ويمثل أيضا نسبة إجمالي الأصول أو الموجودات لأكثر (n) من البنوك إلى إجمالي الأصول للقطاع المصرفي في السنة (t) ويتوقع أن تكون العلاقة طردية بين التركيز في الأصول، والحصة السوقية من الودائع والمتغير (Y_n/TY) وضع لتقييم أثر الخبرة على أداء البنوك، ويتم قياس الخبرة عن طريق أخذ مجموع السنوات منذ التأسيس إلى سنة الدراسة لأكثر (n) من البنوك نسبة إلى مجموع السنوات لكل المؤسسات العاملة في القطاع المصرفي يتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين الخبرة مقاسة لعدد السنوات والحصة السوقية من الودائع والمتغير الأخير في هذا النموذج وهو (M) وهو عبارة عن متغير وهمي لقياس أثر عمليات الاندماج بين المؤسسات المصرفية على أداء البنوك، فهو يشير إلى السنة التي حصل بها عملية اندماج بـ (1) وبـ (0) إلى السنة التي لم يحصل بها عمليات اندماج.

وفي صيغته أخرى لهذا النموذج تم اعتماد مؤشر هيرشمان هيرفندال كمتغير تابع وعلى النحو:

$$HHI_t = a_0 + a_1 N_{It} + a_2 CR_n + a_3 CR_n TA + a_4 M + e_t \quad (4)$$

حيث (HHI) تمثل مقياس نسبة التركيز حسب مؤشر هيرشمان هيرفندال، والذي كما ذكرنا سابقا يقوم بأخذ مجموع مربع الحصص السوقية لجميع المؤسسات العاملة في السوق في هذا النموذج يظهر أنه يتأثر بمجموعة من العوامل ذكرناها

سابقا وهي (N_{It}) و (M) ، و (Cr_nTA) ولكن في هذا النموذج يظهر متغير مختلف عما في النموذج الأول هو (CR_n) وهو عبارة عن التركيز في الحصة السوقية، وبهذا يظهر لدينا احتمال وجود ارتباط بين المتغيرين التابعين (HHI) و (CR) حيث من المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بينهما، وبالتالي وجود معدل ارتباط كبير بين المتغيرين التابعين.

ب. النموذج الثاني: يركز هذا النموذج على إظهار أثر معدلات التركيز على أداء البنوك العاملة من خلال ما يلي:

$$\pi = (CR_n, HHI)$$

حيث تأخذ (π) القيمة المطلقة لصافي الأرباح قبل الضرائب أي دون نسبتها إلى أي قيمه أخرى لبعض البنوك العاملة و (CR_n) و (HHI) متغيرين مستقلين كل واحد على حدة، لذلك تظهر عدة نماذج رياضية كما يلي:

$$\pi = a_0 + a_1 CR_n + et \quad (5)$$

$$\pi = a_0 + a_1 HHI + et \quad (6)$$

حيث من المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (CR, HHI) والأرباح.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل قياس مستويات التركيز ، وتحليلها في البنوك التجارية العاملة في الأردن ، وسيتم ذلك عن طريق عدة مقاييس ، وهي نسبة التركيز ومؤشر ر هيرفندال ، ومعامل جيني كما يتناول هذا الفصل دراسة عوامل التركيز المصرفي.

1.3 قياس وتحليل التركيز:

أ- نسبة التركيز (CR_n) :

تم استخدام الودائع لقياس ثلاث نسب للتركز (CR_3, CR_4, CR_5) وتم تدوين النتائج في الجدول (1) يلاحظ أنها تحافظ على معدلات متقاربة تقترب وتبتعد من المتوسط حسب المقاييس (CR_3, CR_4, CR_5) والأرقام التي تحقق ابتعاد ملحوظ عن المتوسط بالمقاييس الثلاثة قليلة، كما هو واضح في الجدول ، إذ بلغت بالمتوسط (55%) في حالة (CR_3) وارتفعت قليلا إلى (61%) في حالة (CR_4) وإلى (66%) في حالة (CR_5) وهي معدلات مرتفعة، وسنلاحظ وجود أسماء بنوك مثل : البنك العربي، وبنك الإسكان، تتصف بالثبات مع المحافظة على نفس الترتيب وهو المركز الأول للبنك العربي والمركز الثاني لبنك الإسكان والمراكز الأخرى تنتقل بين أسماء معينة ، وهي البنك الإسلامي، والبتراء، والأهلي، والأردن، والقاهرة عمان، والأردني الكويتي، والاستثمار العربي، كما سيلاحظ في جدول رقم (2).

جدول (1)

نسب التركيز (CR_3 , CR_4 , CR_5) للودائع في البنوك الاردنية
للسنوات (1985-2005)

السنة	CR_3^{**}	CR_4^{**}	CR_5^{**}	مجموع الودائع بالمليون دينار
1985	0.517	0.573	0.626	1937
1986	0.516	0.575	0.630	2152
1987	0.506	0.572	0.626	2438
1988	0.501	0.568	0.624	2729
1989	0.537	0.604	0.656	2746
1990	0.568	0.634	0.683	2860
1991	0.602	0.667	0.714	4300
1992	0.589	0.646	0.687	5036
1993	0.571	0.630	0.673	5287
1994	0.552	0.615	0.670	5895
1995	0.595	0.657	0.697	6133
1996	0.578	0.642	0.683	6554
1997	0.562	0.632	0.698	7021
1998	0.538	0.603	0.668	7865
1999	0.532	0.603	0.661	8877
2000	0.543	0.602	0.654	9719
2001	0.545	0.604	0.656	10603
2002	0.544	0.608	0.661	11249
2003	0.539	0.612	0.668	12027
2004	0.533	0.608	0.661	13741
المتوسط *	0.5484	0.61275	0.6648	
التباين *	0.00078175	0.0007582	0.0006014	
معامل الاختلاف *	0.05098	0.04493	0.03688	

** دليل الشركات الصناعية الأردنية، بتصرف.

* (عدنان، 1964).

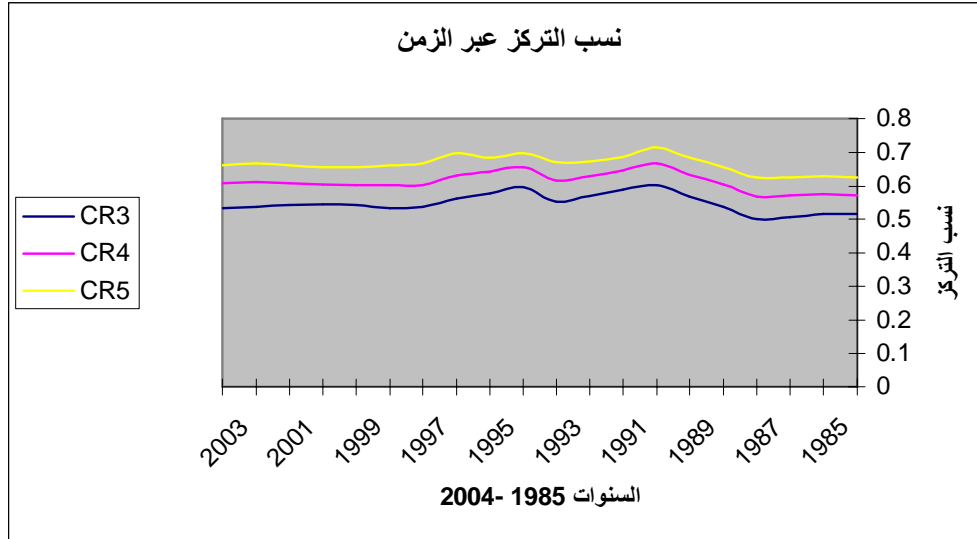
جدول (2)

ترتيب أكبر خمسة بنوك حسب الحصة السوقية للودائع

السنة	ترتيب أكبر خمسة بنوك حسب الحصة السوقية من الودائع				
1985	العربي	الإسكان	البنراء	الأردني الكويتي	الإسلامي
1986	العربي	الإسكان	البنراء	الإسلامي	الأردني الكويتي
1987	العربي	الإسكان	البنراء	الإسلامي	القاهرة عمان
1988	العربي	الإسكان	البنراء	الإسلامي	القاهرة عمان
1989	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الاستثمار العربي الأردني
1990	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	بنك الأردن
1991	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الأردني الكويتي
1992	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	بنك الأردن
1993	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الأردن
1994	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	بنك الأردن
1995	العربي	الإسكان	الإسلامي	الأردن	القاهرة عمان
1996	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الأردن
1997	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الأهلي الأردني
1998	العربي	الإسكان	الإسلامي	القاهرة عمان	الأهلي الأردني
1999	العربي	الإسكان	الأهلي الأردني	الإسلامي	القاهرة عمان
2000	العربي	الإسكان	الأهلي	الإسلامي	القاهرة عمان
2001	العربي	الإسكان	الأهلي	الإسلامي	القاهرة عمان
2002	العربي	الإسكان	الأهلي	الإسلامي	بنك الأردن
2003	العربي	الإسكان	الأهلي	الإسلامي	الأردن
2004	العربي	الإسكان	الأهلي	الإسلامي	الأردن

إذا يلاحظ من البيانات السابقة أن نسب التركيز الثلاث لم تشهد تغيرات كبيرة أو مفاجئة خلال فترة الدراسة، بشكل عام تتجه إلى الاستقرار وأن المدى مثلا لنسب التركيز (CR₃) كان (0.101) و (CR₄) كان (0.099) و (CR₅) (0.088) ومن الملاحظ أيضا أنه كلما ازدادت نسبة التركيز المحسوبة، أي أنه كلما زاد عدد البنوك الداخلة في الحساب فإن هذا يعطي استقرار أكبر ، وهذا واضح من مقاييس

التشتت المستخدمة، فنلاحظ أن التباين لنسبة التركيز الثالثة أعلى من الرابعة والرابعة أعلى من الخامسة، ونفس الشيء بالنسبة لمعامل الاختلاف، ولإلقاء نظرة بيانية على تغير نسب التركيز عبر الزمن، ننظر إلى الشكل (1) الذي يبين نسب التغير السابقة، ويمكن أن نرى من خلاله توجه نسب التركيز عبر الزمن.



الشكل (1)

تغير نسب التركيز عبر الزمن

ويمكن عن طريق الرسم البياني أن نرى أيضا قوة الارتباط بين هذه النسب ، فهي تأخذ تقريبا نفس الشكل البياني عبر الزمن، وهذا يدل على قوة الارتباط بينها، وسوف نقوم في التحليل القياسي في هذا الفصل باستخراج مدى الارتباط فيما بين هذه النسب، ويمكن إرجاع هذا الارتباط إلى انخفاض الفارق بين نسبة التركيز الثالثة، والرابعة وبين الرابعة، والخامسة وفي هذا المجال نذكر أن نسبة التركيز الثالثة (CR₃) تشكل بالمتوسط (89.4%) من قيمة (CR₄) و(82.4%) من (CR₅) أي أن هناك تفوق كبير لأكبر ثلاث بنوك على البنك الرابع والخامس، وأن الفرق بين الثالث والرابع ، والرابع والخامس متقاربة، ويرجع هذا إلى تقارب الحصة السوقية لهذه البنوك، ويمكن مشاهدة ذلك في جدول رقم (2) والذي يظهر تبدل للمواقع في المركز الرابع والخامس بشكل مستمر، أي أن هناك ثقل كبير لأول ثلاث بنوك في الأردن، وبالتالي ارتباط البنوك الأخرى بها، وعن طريق مجموع الودائع يمكن بسهوله تحويل النسب إلى أرقام، والمقارنة بينها سواء بين نسب التركيز أو بين

السنوات، ويمكن أن نلاحظ النمو الكبير في حجم الودائع من خلال المقارنة بين بداية الدراسة، ونهاية الدراسة، حيث تضاعف إجمالي الودائع في البنوك الأردنية حوالي (7) أضعاف.

ب- التركيز بمقياس هيرشمان هيرفندال (HHI):

ويتميز هذا المقياس كما ذكرنا سابقاً بأنه يأخذ جميع البنوك خلال طوال فترة الدراسة بالحسبان، لذلك يعبر أكثر دقة ويعطي صورة أفضل عن التغيرات التي طرأت على الحصة السوقية للبنوك، ويمكن تلخيص نتائج هذا المؤشر بالجدول (3) حيث تم احتسابها من خلال المعادلة:

$$HHI = \sum s_i^2$$

الجدول (3)

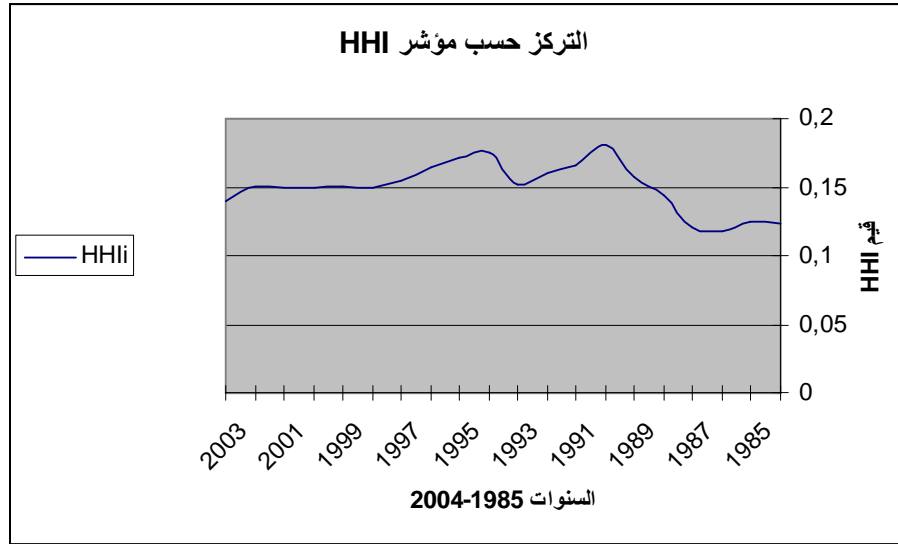
التركز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال (1985-2004)

السنة	HHI	السنة	HHI
1985	0.123	1995	0.176
1986	0.124	1996	0.171
1987	0.118	1997	0.164
1988	0.120	1998	0.155
1989	0.144	1999	0.150
1990	0.158	2000	0.151
1991	0.181	2001	0.149
1992	0.166	2002	0.149
1993	0.160	2003	0.151
1994	0.152	2004	0.140

المصدر: تم احتساب القيم من قبل الباحث.

كوبين الجدول السابق ملاحظة أنه خلال الفترة من (1985) إلى سنة (2004) تنقرار في مؤشر هيرفندال، باستثناء أول أربع سنوات وكما عرفنا في الفصل السابق، فإنه حسب هذا المقياس يكون الحد الفاصل بين كون البيانات متركزة

أو ليست متركزة هو (1800) أو (0.18) فإذا ما أخذنا على سبيل المثال متوسط نسبة التركيز حسب هذا المؤشر تكون (0.1501) فهي إذاً كمؤشر غير متركزة، ويمكن أن نلاحظ التغيرات التي طرأت على مستويات التركيز، حسب هذا المقياس بشكل أوضح من خلال الرسم البياني في الشكل (2).



الشكل (2)

التركز حسب مقياس (HHI)

ومن الشكل البياني السابق نلاحظ وجود تقارب نسبي مع الشكل البياني لنسبة التركيز التي سبقتها وهذا يدل على وجود ارتباط بين مقياس نسبة التركيز ومقياس هيرفنداييل، ويرجع هذا إلى ارتفاع نسبة التركيز (CRn) أي أن أكبر ثلاث أو أربع أو خمس بنوك، تشكل نسبة عالية من السوق، وبالتالي فإن ما تبقى من مؤسسات مجتمعة يكون أثرها منخفضاً على هذا المؤشر.

جـ. التركيز حسب مقياس جيني:

في هذا المقياس يصعب أخذ جميع سنوات الدراسة ، وإجراء هذا الاختبار عليها بسبب كبر حجم البيانات الذي نحتاجه لإتمام هذا المقياس، ولعدم إمكانية عرض نتائج هذا المقياس، لذلك سيتم أخذ أول سنة (1985) وآخر سنة (2004) وسنة وسطى (1995) وحساب معامل جيني ، وعرض النتائج، كما أنه جمع حصص البنوك التي تقل نسبتها السوقية عن (1%) بسبب صعوبة استخراج النتائج،

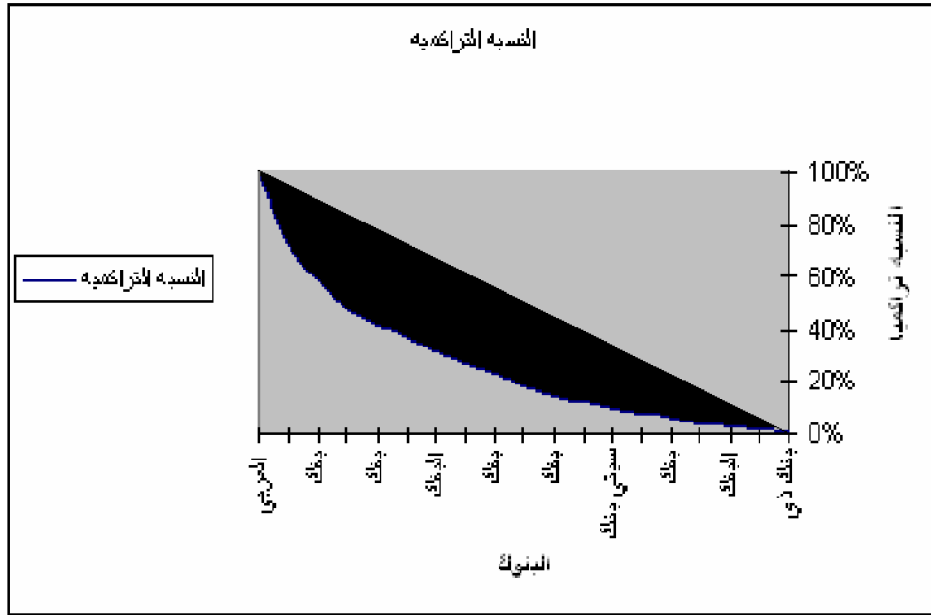
ولعدم التأثير الكبير في حالة عدم احتسابها منفردة على المقياس، وسيتم بداية وضع الجدول التالي الذي يضم البيانات اللازمة لاحتساب المؤشر، ومن ثم وضع الرسم البياني الخاص به، ثم النتيجة والتعليق عليها، علماً أن النتائج ستكون تقريبية كما ويجدر التنويه إلى أن طريقة احتساب معامل جيني موضحة في الملحق (أ).

جدول (4)

الحصة السوقية للبنوك سنة (1985) من الودائع

اسم البنك	الحصة السوقية	المجموع تراكمياً
بنك ذي تشيس منهاتن	%1	%1
بنك المشرق	%1	%2
البنك العقاري العربي المصري	%1	%3
بنك الأردن لاستثمار والتمويل	%1	%4
بنك الاتحاد	%2	%6
بنك كريندلس	%2	%8
سيتي بنك	%2	%10
البنك البريطاني HSBC	%2	%12
بنك الإنماء الصناعي	%3	%15
الأردن والخليج	%4	%19
بنك الاستثمار العربي	%4	%23
بنك الأردن	%4	%27
البنك الإسلامي	%5	%32
البنك الأهلي	%5	%37
بنك القاهرة عمان	%5	%42
الأردني الكويتي	%6	%48
بنك البتراء	%11	%59
الإسكان	%14	%73
العربي	%27	%100

ومن الشكل البياني التالي الذي يوضح توزيع جيني لنسب المشاركة ، أو للحصص السوقية بين هذه البنوك، يمكن أن نرى طريقة توزيع الودائع بين هذه البنوك:



الشكل (3)

التركز حسب مؤشر جيني سنة (1985)

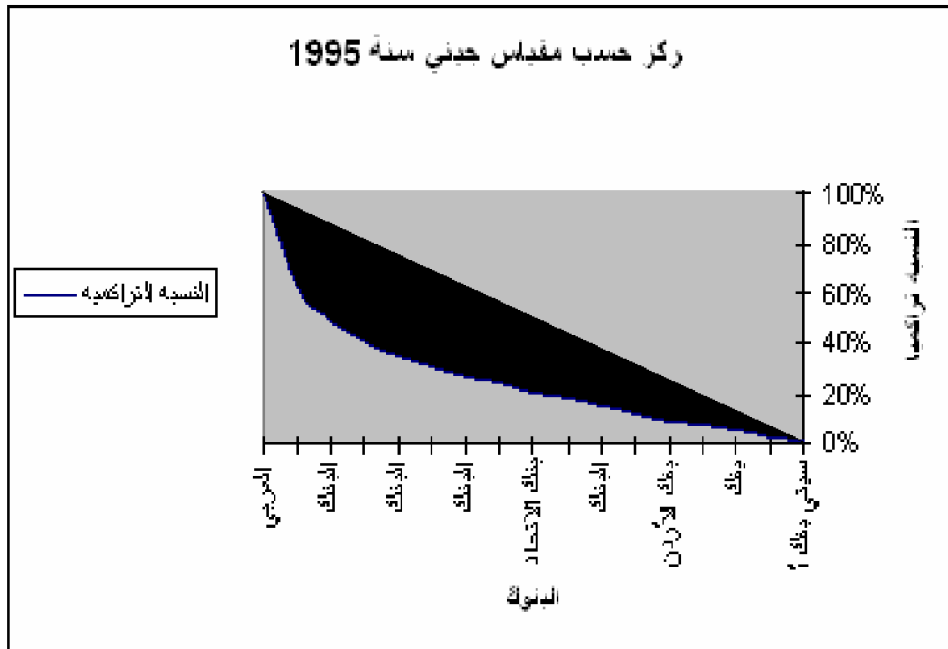
تمثل المساحة تحت القطر في الشكل الأعلى (5000) وهي نصف مساحة الشكل الإجمالية (10000) التي هي (100×100) لذلك في حالة التوزيع الأمثل للحصص، يجب أن تبلغ مساحة المنطقة المضللة بالاسود (0) أي أنه كلما قلت المساحة السوداء، كلما ابتعدنا عن التركيز، وفي حالة الحصص السوقية من الودائع في البنوك الاردنية، في سنة (1985) وحسب الشكل الأعلى فإن هذه المساحة تبلغ تقريبا (2623) وهذا يعني أن مؤشر جيني يساوي $(5000/2623 = 52.4\%)$ وهو يساوي مساحة المنطقة المضللة، مقسوم على كامل المساحة تحت القطر، ولكن لا يمكن فهم قيمة هذا المؤشر دون مقارنته أما مقطعيًا مع دول أخرى، أو زمنيًا أي مع سنة أخرى، لذلك سيتم استخراج مؤشر جيني للبنوك الأردنية للسنوات (1995) و(2004) على التوالي كما يلي:

جدول (5)

الحصة السوقية للبنوك سنة (1995) من الودائع

اسم البنك	الحصة السوقية	المجموع تراكميا
سيتي بنك أن	%1	%1
البنك العقاري المصري	%2	%3
بنك المؤسسة العربية المصرفية	%2	%5
الإنماء الصناعي + فيلدلفيا + الشرق الأوسط	%2	%7
بنك الأردن والخليج	%2	%9
بنك كريندلس	%3	%12
البنك البريطاني HSBC	%3	%15
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	%3	%18
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	%3	%21
بنك الاستثمار العربي الأردني	%3	%24
البنك الأردني الكويتي	%3	%27
القاهرة عمان	%4	%31
البنك الأهلي	%4	%35
بنك الأردن	%6	%41
البنك الإسلامي	%8	%49
الإسكان	%14	%63
العربي	%37	%100

ويتم تمثيل البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (5) بيانيا كما بالشكل التالي، الذي تظهر فيه المساحة المظللة أكبر قليلا من الشكل البياني السابق، ويمكن معرفة ذلك من المقارنة بين الجدولين، وكما يظهر في الجدول الثاني فإن عدد البنوك التي تزيد حصتها عن (1%) قد نقص بمقدار واحد وأن حصة البنك العربي قد ارتفعت كثيرا، وحصة بنك الإسكان قد بقيت كما هي.



شكل (4)

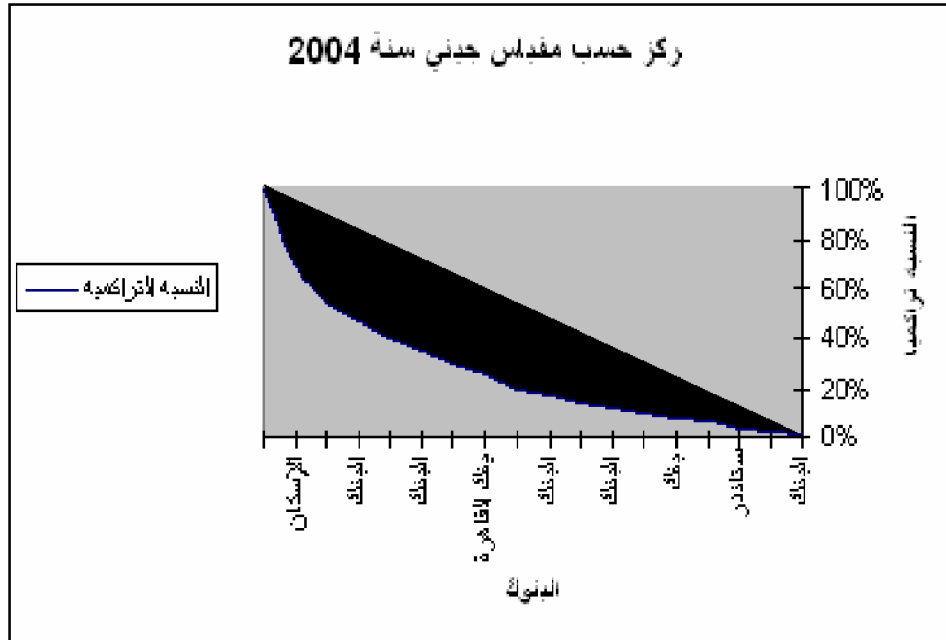
التركز حسب مؤشر جيني لسنة (1995)

وبعد القيام بالعمليات الحسابية اللازمة لحساب مساحة المنطقة المضللة باللون الاسود، تبين أنها تبلغ بشكل تقريبي (2590) وعند تقسيم هذا الرقم على المساحة الكلية تحت القطر البالغة (5000) تكون النتيجة حوالي (51.8%) وبهذا يتضح أنه منذ عام (1985) إلى عام (1995) قد انخفض مؤشر جيني بنسبة طفيفة، وهذا يعني انخفاض في مستويات التركيز، وقد يرجع هذا إلى غياب حصة كبيرة كانت لبنوك البتراء عند تصفيته، ويبقى لدينا حساب مؤشر جيني لآخر سنة (2004) والتي سيدخل فيها (14) بنكاً، وهذا يعتبر مؤشر أولي على انخفاض نسبة التركيز عما كانت عليه سنة (1995) أي أن ازدياد عدد البنوك يؤدي إلى انخفاض في تركيز الودائع في بنوك معينة، لصالح البنوك الجديدة، ويمكن التأكد من ذلك عن طريق الجدول رقم (6) والشكل البياني رقم (5) كما يلي:

جدول (6)

الحصص السوقية للبنوك سنة (2004) من الودائع

اسم البنك	الحصة السوقية	النسبة تراكميا
البنك التجاري الأردني	%1	%1
سيتي بنك أن	%1	%2
ستاندر تشارترد	%2	%4
البنك العربي الإسلامي الدولي	%2	%6
بنك الصادرات والتمويل	%2	%8
بنك المؤسسة العربية المصرفية	%2	%10
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	%2	%12
بنك الاستثمار العربي الأردني	%2	%14
البنك البريطاني HSBC	%3	%17
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	%3	%20
بنك القاهرة عمان	%5	%25
بنك الأردن	%5	%30
البنك الأردني الكويتي	%5	%35
الإيماء الصناعي+فيلدلفيا+العقاري		
المصري+بنك عوده+الرافدين+لبنان والمهجر	%5	%40
البنك الإسلامي	%7	%47
البنك الأهلي	%8	%55
الإسكان	%14	%69
العربي	%31	% 100



الشكل (5)

التركز حسب مؤشر جيني لسنة (2004)

حيث نلاحظ من النظرة الأولى في هذا الشكل أن المنطقة المضللة بالأسود، قريبة من المساحة من غير المضللة، وبعد احتساب مساحة هذه المنطقة تبين أنها تبلغ (2678) وهي تساوي (53.5%) من المساحة تحت القطر وبهذا يكون مؤشر جيني لسنة (2004) قريب من السنة المتوسطة (1995) من حيث المقدار، على الرغم من اختلاف عدد البنوك التي دخلت إلى المقياس، ويمكن ملاحظة أن الشكل الأخير أقل تقعرًا من سابقه لسنة (1995) وهذا قد يكون مرتبطًا بعدد المؤسسات التي دخلت المقياس.

2.3 عوامل التركيز المصرفي في الأردن:

أ- الخبرة:

تم التعبير عن عامل الخبرة بعدد السنوات التي قضاها البنك منذ سنة التأسيس، حسب ما ورد في دليل الشركات الصناعية الأردنية إلى بداية فترة الدراسة سنة (1985) كما هي في الجدول التالي:

جدول (7)

سنوات الخبرة للبنوك الأردنية منذ (1985-2004)

اسم البنك	سنة التأسيس	1985	1992	1999	2004
البنك العربي المحدود	1930	55	62	69	74
البنك الأهلي الأردني	1956	29	37	44	49
بنك الأردن	1960	25	32	39	44
بنك القاهرة عمان	1960	25	32	39	44
بنك الإنماء الصناعي	1965	20	27	35	40
بنك الإسكان	1973	12	19	26	31
البنك الأردني الكويتي	1976	9	16	23	28
بنك الأردن والخليج	1977	8	15	22	0
بنك البتراء	1977	8	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	7	14	21	26
البنك الإسلامي لتمويل والاستثمار	1979	6	13	20	25
بنك الاتحاد للائحة والاستثمار	1979	0	13	20	25
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	1982	3	10	17	22
بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1990	0	2	9	14
بنك الأعمال	1981	4	11	0	0
بنك فيلدلفيا	1993	0	0	6	11
بنك الشرق الأوسط للاستثمار	1965	20	27	34	0
بنك عمان للاستثمار	1982	3	10	0	0
بنك الصادرات والتمويل	1995	0	0	4	9
البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	0	0	2	7
البنك التجاري الأردني	1977	0	0	0	27
جنرال سوسيته	1965	0	0	0	39
البنك البريطاني للشرق الأوسط HSBC	1949	36	43	50	55
بنك ستاندر تشارترد	1969	0	0	0	35
البنك العقاري المصري	1951	34	41	48	57
بنك عوده	2002	0	0	0	2
مصرف الرافدين	1957	28	35	0	47
بنك لبنان والمهجر	2004	0	0	0	1
سيتي بنك ن أ	1974	11	18	25	30
بنك أي ان زد كريندلس	1969	16	23	30	0
بنك الاعتماد والتجارة	1975	10	0	0	0
المصرف السوري الأردني	1979	0	0	0	0
بنك المشرق	1971	0	0	0	0
ذي تشيس منهاتن بنك	1976	9	0	0	0

ومن الجدول السابق (7) نلاحظ أن عدد الأسماء الواردة هو (34) اسما مختلفا لعدة بنوك ومؤسسات وهناك بعض الإيضاحات التي يجب ذكرها، فمثلا :
نلاحظ في الجدول السابق أن بنك جنرال سوسيته تأسس سنة (1965) ومع ذلك ليس له خبره في الأعوام (80) و(88) و(96) ويعود ذلك إلى أنه هو نفسه بنك الشرق الأوسط للاستثمار، ولكن تحول اسمه، الشيء نفسه ينطبق على البنك التجاري الأردني الذي هو في الأصل بنك الأردن والخليج ، وأيضا بنك الكريندلز، هو بنك ستاندرتشارترد، وحسبما يظ هر في الجدول (7)، أن أول بنك تأسس في الأردن هو البنك العربي سنة (1930) ومن المتوقع أن تكون هذه الفترة الطويلة من الخبره في السوق الأردني، ومن العمل المصرفي بشكل عام عاملا فعالا ومهما أدى إلى التفوق الكبير للبنك العربي على باقي البنوك الاردنيه في الأداء، فذ حن وإن كنا ندرس التركيز كحد أدنى لثلاث بنوك، فمن الجدير بالذكر أن البنك العربي طوال فترة الدراسة يحتل الحصة الأكبر من الودائع، والمسافة التي تفصله عن البنك الثاني والثالث في الترتيب من حيث حجم الودائع، هي مسافة كبيرة، لذلك فعندما تأسست البنوك الأخرى التي تل ت البنك العربي، كان البنك العربي بالاضافه إلى البنك الأهلي قد قطعاً شوطا كبير من العمل والخبرة ، وإرساء قواعد للعمل في السوق الأردني ، وإقامة علاقات مميزة مع العملاء، ومن الجدير بالاهتمام، والملاحظ أن البنوك الأقدم من حيث سنة التأسيس في الأردن هي البنوك الأكثر فروعاً خارج الأردن ، فالبنك العربي سنة (2000) كان عدد فروع الخارجية (64) والبنك الأهلي (17) فرع وبنك الأردن (7) وبنك القاهرة عمان (19) وهذا يعني أن البنوك بعد فترة معينة من العمل المحلي واكتساب الخبرة، تبدأ بالتوسع إلى خارج البلد ، وإنشاء فروع أخرى، وقد يؤدي إنشاء الفروع خارج البلد إلى اكتساب خبرات جديدة، نتيجة للتنافس مع بنوك أكثر قوة، مثل البنوك في منطقة الخليج العربي ، ونجد في الجدول أن من احدث البنوك في الأردن، من حيث سنة التأسيس هو البنك العربي الإسلامي الدولي، الذي هو ملك للبنك العربي، ومن اسم البنك يمكننا التكهن من أن الهدف من إنشائه هو الوصول إلى فئة المواطنين التي ترفض التعامل مع البنوك الربوية،

لأسباب دينية أو عقائدية، لذلك وبطريقة غير مباشرة يمكن ضم رصيد هذا البنك من الودائع إلى البنك العربي، مما يقوي وضعه التنافسي في السوق الأردني
ب. الاندماج:

من المتوقع أن تؤدي عمليات الاندماج إلى زيادة مستويات التركيز المصرفي، وذلك لأن عمليات الاندماج تؤدي إلى خفض عدد البنوك، وزيادة الحصة السوقية للبنك الجديد (Market Share) وقد حدثت في الأردن عدة عمليات اندماج، أمكن التعرف إلى العمليات التالية منها:

1. اندماج بنك المشرق وبنك الأردن والخليج (بقاعين، 2003) سنة (1993) تحت اسم بنك الأردن والخليج، وبما أن هذه الدراسة هي عن مستويات التركيز في الودائع في البنوك الأردنية، وفي هذا الجزء عن أثر عمليات الاندماج على مستويات التركيز في الودائع، فيجب أن نقارن بين الودائع في كل من البنكين قبل وبعد عملية الاندماج، ففي بنك المشرق سنة (1987) كان حجم الودائع (29.838) مليون دينار، وفي بنك الأردن والخليج كان (89.517) مليون دينار وخلال الفترة من (1987) إلى (1993) لم تتوفر عن كلا البنكين بيانات إلى أن تمت عملية الاندماج عام (1993) وكان حجم الودائع للبنك الجديد (61.563) مليون دينار، وبمتوسط نمو مقداره (22%) للسنوات التالية، علماً بأن عملية الاندماج هذه أتت على أثر قضية تعثر مصرفي لبنك المشرق.

2. اندماج بيت التمويل الأردني للتنمية والاستثمار مع شركة داركو العقارية للاستثمار والإسكان، تحت اسم بنك فيلادلفيا سنة (1993) ولم تتوفر بيانات عن داركو طوال فترة الدراسة، علماً بأن اسمها كان مدرجاً مع البنوك في دليل الشركات الصناعية الأردني، وكان حجم الودائع في بيت التمويل الأردني (5.379) مليون دينار سنة (1987) وبعد عملية الاندماج أصبح إجمالي الودائع لبنك فيلادلفيا (35.88) مليون دينار سنة (1993).

3. اندماج المؤسسة المالية العربية الأردن، مع الشركة الوطنية للإعمار والتمويل سنة (1989) تحت اسم المؤسسة المالية العربية الأردن، وتم تغيير الاسم سنة (1991) إلى بنك الاتحاد (صيام، 1999).

4. اندماج بنك الأعمال والبنك الأهلي الأردني سنة (1996) وتعتبر هذه العملية أهم عملية اندماج في القطاع المصرفي الأردني لعدة أسباب منها : أنها عملية الاندماج الوحيدة التي حدثت بشكل طوعي، وأن أطراف هذه العملية هي أطراف ذات حضور في السوق ، من حيث حجم الودائع قبل عملية الاندماج مقارنة مع أطراف عمليات الاندماج الأخرى، وأما على صعيد الأرقام فقد أدت هذه العملية إلى تقدم واضح في وضع البنك الأهلي، فكما يظهر في الجدول رقم (2) فإن اسم البنك الأهلي لم يظهر إلا سنة (1997) في المركز الخامس، أي بعد عام على عملية الاندماج وهو يحتل المركز الثالث منذ عام (1999) ونذكر على سبيل المثال أن حجم الودائع في بنك الأعمال سنة (1995) كان (120) مليون وفي البنك الأهلي لنفس السنة (241) مليون دينار، ولكن في عام (1997) كان حجم الودائع في البنك الأهلي (464.1) مليون دينار وبتقييم سريع لعمليات الاندماج التي حصلت ، نلاحظ أنه لم يكن هناك سوى عملية اندماج واحدة، أدت إلى نتائج إيجابية أو تستحق الذكر، وهي عملية الاندماج الأخيرة فأول عملية اندماج كما لاحظنا حصلت مع بنك المشرق، بسبب حالة تعثر مصرفي، يمكن الاطلاع عليها في دراسة بقاعين لم تؤد إلى زيادة الحصة السوقية من الودائع، وعمليات الاندماج الثالثة والرابعة كانت بين مؤسسات مصرفية، ومؤسسات غير مصرفية، وعملية الاندماج الثانية حصلت بين مؤسسات صغيرة وغير مؤثرة في السوق.

ج- إجمالي الأصول (TA):

والتي تتكون من الموجودات الثابتة ، وهي الموجودات المملوكة ، كالألات، والمعدات، والتجهيزات، والأراضي، والمباني، والموجودات المتداولة، وهي الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقديه خلال فترة زمنية قصيرة ، لا تتعدى السنة، بالإضافة إلى موجودات أخرى . ومن المتوقع أن يكون هناك ارتباط إيجابي بين حجم الموجودات للبنك، ومجموع الإيداعات فيه ، وبالتالي يكون التركيز في الموجودات في بنوك معينة مرتبط بالتركز بالودائع في هذه البنوك ، وهذا ما سنحاول إثباته في الجانب القياسي في هذا البحث ولكن حالياً سنحاول التعرف

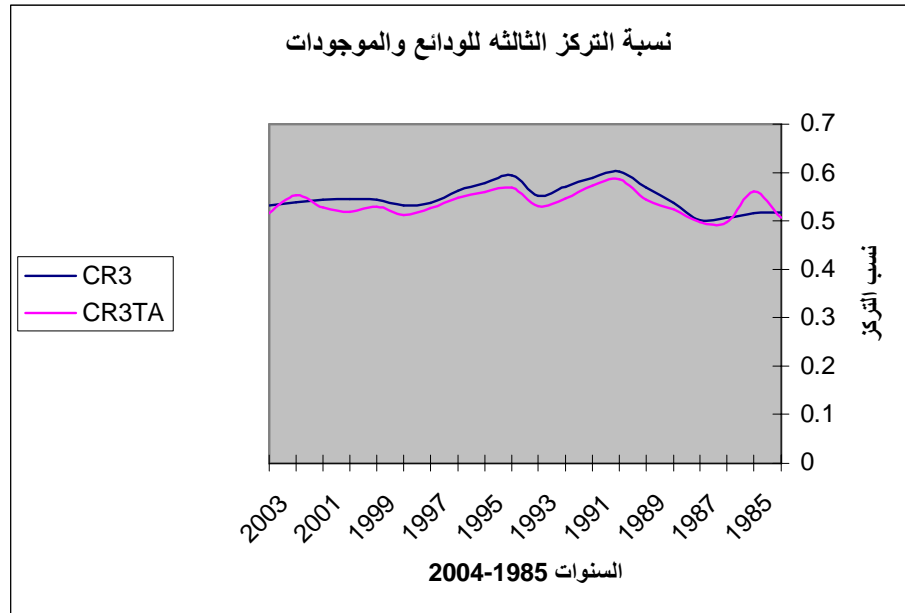
بصورة عامتلى وضع الموجودات في البنوك الأردنية ، في فترات متباعدة خلال فترة الدراسة، والتعرف على التطورات التي حدثت على يها، من خلال الجدول التالي الذي يظهر نسب تركيز مختلفة في الأصول لعدد من السنوات، ويمكن من خلالها المقارنة مع نسب التركيز في الودائع التي سبق إظهاره.

جدول (8)

نسب التركيز (CR₃TA, CR₄TA, CR₅TA) لعدة سنوات

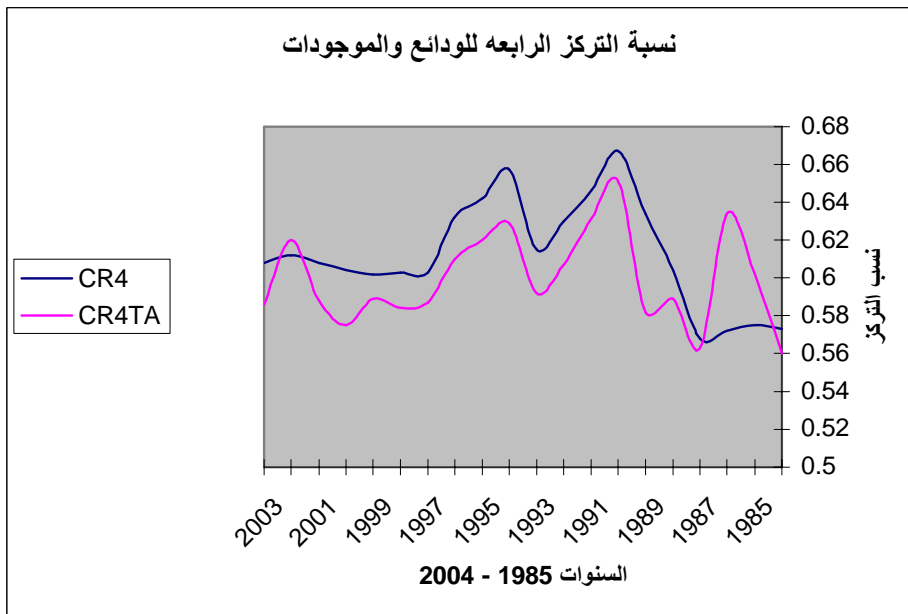
السنة	CR ₃ TA	CR ₄ TA	CR ₅ TA
1985	0.517	0.573	0.626
1989	0.537	0.604	0.656
1993	0.571	0.630	0.673
1997	0.562	0.632	0.698
2000	0.543	0.602	0.654
2004	0.533	0.608	0.661

وبنظرة سريعة إلى الجدول السابق نرى تقارب بين قيم التركيز في الموجودات، وقيم التركيز في الودائع في الجدول رقم (1) وشبه ثبات الفروق بين مستويات التركيز الثلاث، سواء كان ذلك في الودائع أو الموجودات، وبهذا تظهر الصلة الوثيقة بين هذين المتغيرين، من النظرة الأولى التركيز في الودائع ونصيب البنوك صاحبة أعلى قيم من الودائع من الموجودات ، ولإيضاح بطريقه بيانية، نورد الأشكال البيانية التالية التي هي أكثر شمولاً لإيضاح ما سبق.



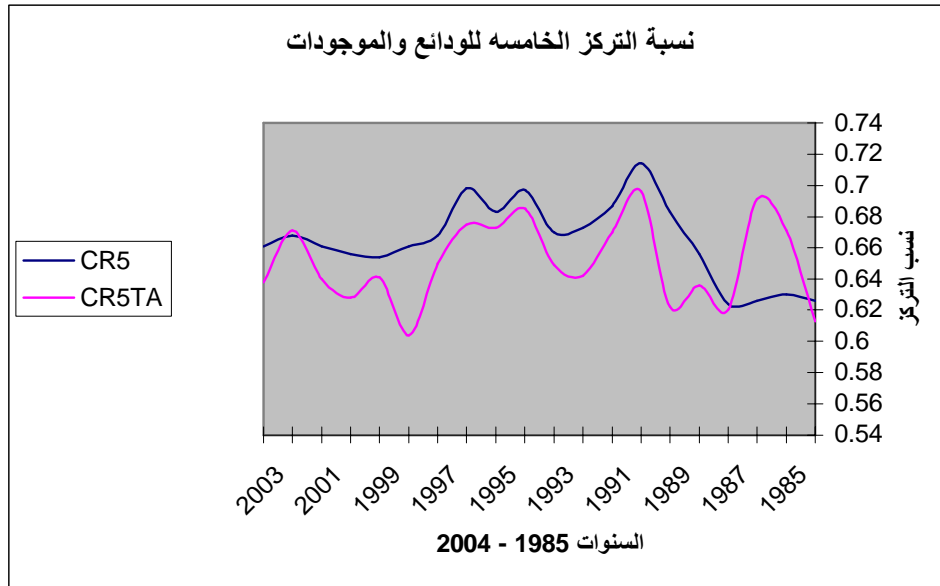
الشكل (6)

العلاقة بين (CR_3) و (CR_3TA)



الشكل (7)

العلاقة بين (CR_4) و (CR_4TA)



الشكل (8)

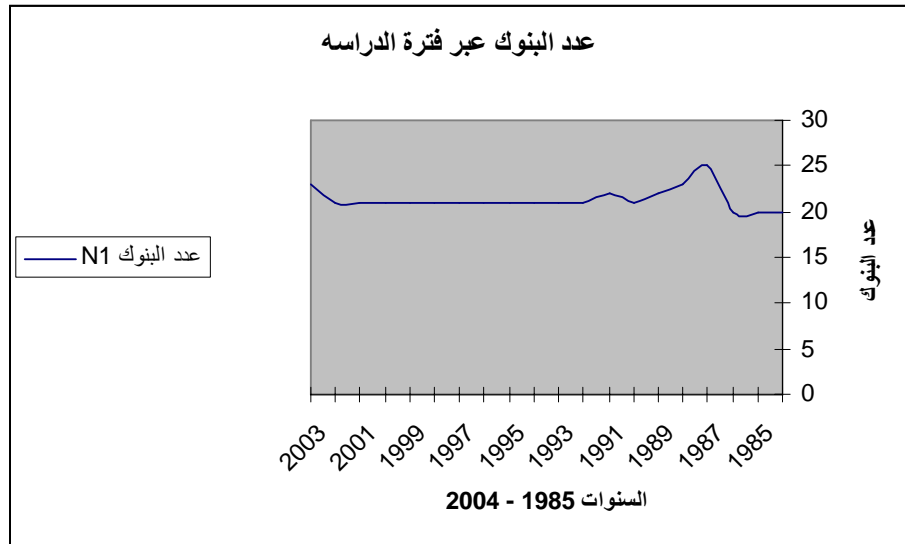
العلاقة بين (CR_5) و (CR_5TA)

وهذه الأشكال البيانية تؤكد توقعاتنا السابقة من وجود علاقة قوية بين إجمالي الموجودات والودائع، ويبقى التحليل القياسي هو الأكثر قدره على تحديد مدى الارتباط بين هذه المتغيرات.

د. التفرع المصرفي وعدد البنوك:

وفي هذا الصدد نذكر أنه لا تتوفر بيانات سنوية حول عدد الفروع للبنوك محل الدراسة، ولكن تتوفر البيانات كل سنتين أو أكثر أقد تصل إلى خمسة سنوات، لذلك نأخذ البيانات من السنوات الأحدث، ونستخدمها في السنوات التي لم تتوفر حولها بيانات، وذلك لأن نشرات السوق المركزي لا تصدر بشكل سنوي، ونفس الشيء ينطبق على عدد البنوك العاملة، ومن المتوقع أن يكون هناك علاقة طردية بين عدد الفروع للبنك، وحصته السوقية من الودائع، وذلك للاعتقاد بأن الانتشار الجغرافي، والوصول إلى كافة مناطق المملكة سيؤدي إلى الحصول على حصة سوقية أكبر، وإقامة علاقات جيدة مع عدد أكبر من العملاء، ونذكر أنه خلال طوال فترة الدراسة، احتل بنك الإسكان المركز الأول في عدد الفروع المصرفية، وكما مر معنا سابقا يحتل المركز الثاني في الحصة السوقية من الودائع ، وأن الفترة (1993-1994) كانت الأكثر انتشارا لعدد الفروع البنكية ، حيث بلغت (564) و(567) فرعاً

على التوالي، وأقل فترة هي في بداية فترة الدراسة، حيث بلغت (271) فرعاً ونذكر بأن الحديث عن عدد الفروع هو فقط عن الفروع التي داخل المملكة ولا يشمل الفروع الخارجية التي حقق فيها البنك العربي أعلى عدد، أما فيما يتعلق بعدد البنوك العاملة فقد تراوح بين (20) سنة (1985) و(25) سنة (1988) كان العدد قريباً من هذين الرقمين خلال فترة الدراسة، ونظرة ببيانية سريعة على عدد البنوك عبر سنوات الدراسة، ترينا الشكل رقم (9) التالي حيث كان العدد (21) هو الغالب في هذا الشكل من عام (1993) إلى عام (2003).



الشكل (9)

عدد البنوك عبر سنوات الدراسة (1985-2004)

الفصل الرابع

عرض النتائج

يتناول هذا الفصل التحليل القياسي للنماذج الاقتصادية التي تم وضعها α ، والتي تبين العوامل المؤثرة في نسب التركيز ومؤشراته، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على التركيز، وشرح النتائج والتعليق عليها، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

النماذج القياسية:

1.4 العوامل المؤثرة بمقاييس التركيز (CR) و(HHI):

لبيان العوامل المؤثرة في نسبة التركيز لأكثر ثلاث بنوك تم تقدير المعادلة التالية:

$$CR_{3t} = a_0 + a_1 N_{IT} + a_2 CR_3 N_{2t} + a_3 CR_{3TA} + a_4 Y_3/TY + a_5 M + et \quad (1)$$

حيث: (CR_3) نسبة التركيز الثالثة حسب مقياس نسبة التركيز في الودائع في البنوك التجارية العاملة خلال فترة الدراسة (1985-2004) (N_{IT}) المتغير المستقل الأول، ويمثل عدد البنوك العاملة $(CR_3 N_2)$ المتغير المستقل الثاني، ويعبر عن حصة أكبر ثلاث بنوك حسب حجم الودائع من الفروع المصرفية، ويأتي لدراسة أثر الفروع على الحصة السوقية من الودائع والعامل المستقل الثالث هو $(CR_3 TA)$ ويعبر عن حصة أكبر ثلاث بنوك، حسب الودائع من الموجودات والمتغير (Y_3/TY) يعبر عن أثر خبرة أكبر ثلاث بنوك حسب الودائع على حصتها من الودائع وقد تم قياس ذلك كما ذكرنا في الفصل الثاني، من خلال سنوات العمل منذ سنة التأسيس، إلى سنة الدراسة، والعامل الأخير هو (M) وهو متغير وهمي لحساب أثر عمليات الاندماج على التركيز، ويأخذ القيمة (1) في السنة التي حصلت فيها عملية اندماج والقيمة (0) في السنة التي لم تحدث فيها عملية اندماج.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى أظهر التقدير النتائج في الجدول (9)

التالي:

جدول (9)

العوامل المؤثر بمقياس التركيز (CR_3)

	الثابت	N_1	CR_3N_2	$CRTA_3$	Y_3/TY	M
CR_3	-3.72	2.555	-5.83	.966	.164	9.98
t	-.226	.709	-.635	*5.837	.511	.883
F				*7.594		
R				0.854		
R^2				0.729		
D W				1.931		

* مقبولة إحصائياً.

في هذا النموذج الأول نقول بداية إن التركيز في عدد الفروع كان أثره سلبياً على التركيز في الودائع وهذا واضح في قيمة المتغير (CR_3N_2) وهذا عكس ما كان متوقعا عند وضع النموذج القياسي وعلى العكس من ذلك كان اثر عدد البنوك (N_1) إيجابياً، وهذا أيضا جاء عكس المتوقع ، حيث كان من المتوقع أن تؤدي زيادة عدد البنوك إلى خفض التركيز، ونقصها يؤدي إلى زيادة التركيز ، أما بالنسبة إلى باقي المتغيرات ($CRTA_3$) و (Y_3/TY) و (M) فقد كانت ضمن المتوقع من ناحية تأثيرها على النسبة الثالثة من التركيز في الودائع، من ناحية الاتجاه، وليس هناك متغير له دلالة إحصائية سوى قيمة التركيز في الموجودات، وهذا واضح من خلال قيمة t الموضحة في الجدول أعلاه، أما باقي الدلالات الإحصائية فإن قيمة (F) ذات معنوية وتشير إلى حسن مطابقة النموذج ، وهذا يعني وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذا النموذج، وقيمة (R^2) تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي (73%) من الانحرافات في قيم المتغير التابع، يمكن توضيحها، وبالنسبة لاختبار درين واتسن للارتباط الذاتي، فعند إجراء الاختبار تبين أن قيمة (W-D) المحسوبة، تقع في منطقة قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي عند درجة معنوية (1%).

2. (CR₄) وتم إعادة تقدير المعادلة (1) لسابقه ولكن باستخدام نسبة التركيز الأكبر الربع بنوك وعلى النحو التالي:

$$CR_{4t} = a_0 + a_1 N_{1T} + a_2 CR_4 N_{2t} + a_3 CR_4 TA + a_4 Y_4 / TY + a_5 M + e$$

حيث (CR₄) نسبة التركيز الرابعة حسب مقياس نسبة التركيز في الودائع في البنوك التجارية العاملة ، خلال فترة الدراسة (1985-2004) و (N₂₄CR) العامل المستقل الثاني، ويحبر عن حصة أكبر أربع بنوك حسب حجم الودائع من الفروع المصرفية، يأتي لدراسة أثر الفروع على الحصة السوقية من الودائع، والعامل المستقل الثالث هو (CR₄TA) ويعبر عن حصة أكبر أربع بنوك حسب الودائع من الموجودات، وباقي المتغيرات هي نفسها كما في النموذج الأول، وعند إجراء التحليل القياسي توصلنا إلى النتائج التالية:

جدول (10)

العوامل المؤثر بمقياس التركيز (CR₄)

	Constant	N1	CR ₄ N ₂₄	CR ₄ TA ₄	Y ₄ /TY	M
CR ₄	-6.95	5.88	-9.43	.757	.583	-2.02
t	-.461	1.513	-.773	4.046*	3.792*	-.018
F			7.661*			
R			0.856			
R ²			0.732			
D W			1.687			

نجد أن النتائج في هذا النموذج القياسي متقاربة إلى حد ما، مع نتائج النموذج الأول، ولكن بفرق أن أثر عمليات الاندماج على التركيز في ودائع أكبر أربع بنوك فكان له اثر سلبي، أي أن عمليات الاندماج أدت إلى خفض التركيز بدل من زيادته، بعكس ما ظهر عند أخذ النسبة لأكثر ثلاث بنوك، وأيضا كانت قيمة (t) للمتغير (Y₄/TY) الذي يشير إلى الخبرة كما سبق ذكره ذات معنوية وقيم (F) و (R²) متشابهة مع النموذج الأول، لكون عدد المتغيرات المستقلة، وعدد العينات هو نفسه، وأما بالنسبة لقيمة دربن واتسن، فعند إجراء الاختبار عليه، أشار إلى وجود ارتباط ذاتي غير مؤكد حيث يقع بين (dL) و (du).

3- (C) وأخيرا تم استخدام نسبة التركيز لأكبر خمسة بنوك (CR5) كما هو في المعادلات التالية:

$$CR_{5t} = a_0 + a_1 N_{1t} + a_2 CR_5 N_{2t} + a_3 CR_5 TA + a_4 Y_5 / TY + a_5 M + e \quad (3)$$

حيث (CR₅) التركيز الخامسة حسب مقياس نسبة التركيز في الودائع المستقلة الثاني، ويعبر عن حصة أكبر خمسة بنوك حسب حجم الودائع من الفروع المصرفية يأتي لدراسة أثر الفروع على الحصة السوقية من الودائع والعامل المستقل الثالث هو (CR₅TA) ويعبر عن حصة أكبر خمسة بنوك حسب الودائع من الموجودات، وباقي المتغيرات هي نفسها، كما في النموذج الأول وعند إجراء التحليل القياسي توصلنا إلى النتائج التالية:

جدول (11)

العوامل المؤثر بمقياس التركيز (CR₅)

	constant	N1	CR ₅ N ₂₅	CRTA ₄	Y ₅ /TY	M
CR ₅	.205	9.099	7.800	.402	.434	3.373
t	.151	.252	.676	2.709*	4.689*	.348
F			7.423*			
R			.852			
R ²			0.725			
D W			1.547			

وفي هذا النموذج تظهر نتائج متقاربة مع النتائج السابقة بوجود عدد من الاختلافات منها أن اثر التفرع المصرفي كان إيجابيا ، بعكس النموذجين السابقين، وأن عمليات الاندماج لعبت دورا إيجابيا في زيادة نسب التركيز، حسب هذا المقياس وقيمة اختبار دربن واتسن لقياس الارتباط الذاتي ، يشير إلى وقوع القيمة المحسوبة، كما في النموذج السابق، في منطقة عدم الحسم.

4- (HHi1) وفي صيغته أخرى تم استخدام مؤشر هيرشمان هيرفندال (HHi) كمتغير تابع كما في المعادله التاليه:

$$HHi_1 = a_0 + a_1 N_{1t} + a_2 CR_3 + a_3 CR_3 TA + a_4 M + e \quad (4)$$

حيث (HH_i) تمثل مقياس التركيز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال للسنوات (1985-2004) وهي في هذا النموذج العامل التابع الذي يتأثر بعدة عوامل مستقلة، وهي (N_{it}) عبر عن عدد البنوك العاملة خلال فترة الدراسة، و (CR₃) وتمثل التركيز بمقياس نسبة التركيز الثالثة و (CR₃TA) وهي التركيز بالموجودات لأكبر ثلاث بنوك، من حيث حجم الموجودات وأخيرا (M) ويمثل أثر عمليات الاندماج على التركيز حسب هذا المؤشر، وبعد إجراء التحليلات الإحصائية توصلنا إلى النتائج التالية:

جدول (12)

العوامل المؤثرة في مقياس التركيز (HH_{it})

	constant	N1	CR ₃	CR ₃ TA	M
HH _i	-0.167	-9.09	0.644	-6.26	-7.09
t	-3.641 *	-.072	7.174 *	-0.610	-0.018
F			36.483*		
R			0.952		
R ²			0.906		
D. W			0.75		

وفي هذا الجانب من التحليل القياسي الذي يهدف إلى إظهار العوامل المؤثرة على مقياس التركيز حسب مؤشر هيرشمان هيرفندال ، فقد توصلنا إلى النتائج الإحصائية الظاهرة في الجدول أعلاه ، حيث تبين أن أثر المتغير الأول (عدد البنوك N1) كان عكسياً، وهذا يوافق التوقعات، حيث أنه من المتوقع أن زيادة عدد البنوك ستؤدي إلى خفض قيمة (HHI) والعكس صحيح، وليس هناك قيمة لـ (t) ذات معنوية سوى قيمة (t) للمتغير (CR₃) نسبة التركيز الثالثة، أي الحصة السوقية لأكبر ثلاث بنوك من الودائع ، وقيم (F) و (R) و (R²) مرتفعه، وتشير إلى حسن مطابقة النموذج، وإلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، ولكن قيمة دربن واتسن منخفضة، وتشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation).

-5 (HH_{i2}):

$$HH_{i2} = a_0 + a_1 N_{it} + a_2 CR_4 + a_3 CR_4TA + a_4 M + et \quad (5)$$

حيث (HHi) تمثل مقياس التركيز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال للسنوات (1985-2004) وهي في هذا النموذج، العامل التابع الذي يتأثر بعدة عوامل مستقلة، وهي (N_{it}) أكبر عن عدد البنوك العاملة خلال فترة الدراسة، و (CR₄) وتمثل التركيز بمقياس نسبة التركيز الرابعة و (Cr₄TA) وهي التركيز بالموجودات لأكثر أربع بنوك من حيث حجم الموجودات، وأخيرا (M) ويمثل اثر عمليات الاندماج على التركيز حسب هذا المؤشر، وبعد إجراء التحليلات الإحصائية توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول (13)

العوامل المؤثر بمقياس التركيز (HH_{i2})

	constant	N1	CR ₄	CR ₄ TA	M
HHi	-0.161	-1.58	.669	-108	1.056
t	-3.985*	-1.589	13.304*	-1.788 *	.349
F			66.128*		
R			.973		
R ²			0.946		
D. W			1.099		

ونرى أن القيم في هذا النموذج مقارنة لما كان في النموذج السابق ، باستثناء أن اثر عمليات الاندماج هنا تأخذ اتجاه إيجابي، وهذا ما يوافق المتوقع ، وقيمة دربن واتسن ارتفعت وهي تعبر عن وجود ارتباط ذاتي غير مؤكد.

-6 HHi₃:

$$HHi_3 = a_0 + a_1 N_{it} + a_2 CR_5 + a_3 Cr_4TA + a_4 M + et$$

حيث (Hhi) تمثل مقياس التركيز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال للسنوات (1985-2004) وهي في هذا النموذج، العامل التابع الذي يتأثر بعدة عوامل مستقلة وهي (N_{it}) عبارة عن عدد البنوك العاملة خلال فترة الدراسة و (CR₅) وتمثل التركيز بمقياس نسبة التركيز الخامسة و (Cr₅TA) وهي التركيز بالموجودات لأكثر خمسة بنوك، من حيث حجم الموجودات، وأخيرا (M) ويمثل أثر عمليات الاندماج على التركيز حسب هذا المؤشر، وبعد إجراء التحليلات الإحصائية توصلنا إلى النتائج التالية:

جدول (14)

العوامل المؤثر بمقياس التركيز (HHi₃)

	constant	N1	CR ₅	CR ₅ TA	M
HHi	-0.257	-1.32	0.706	5.40	5.277
t	-6.119 *	-1.384	15.204 *	-1.171	1.834*
F			71.465		
R			.975		
R ²			0.95		
D.W			1.832		

وفي هذا النموذج الأخير لقياس العوامل المؤثر في مقاييس التركيز، نلاحظ أن عمليات الاندماج لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية، وأن أثر الموجودات فقط في هذا النموذج لم يعد ذو دلالة إحصائية ، ونلاحظ أيضا ارتفاع قيم (F) و (R²) وأيضا في هذا النموذج أن قيمة دربن واتسن تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي.

2.4 تأثير التركيز على أداء البنوك:

سيتم اخذ في هذا المجال استقصاء تأثير التركيز على أداء أكبر البنوك من حيث الحصة السوقية من التركيز، والتي يمكن تسميتها البنوك المحتكرة.

$$\pi = a_0 + a_1 CR_3 + et$$

حيث تمثل (π) أرباح البنك قبل الضرائب و (CR_3) نسبة التركيز الثالثة، علما بأن قيم الأرباح قد تم تصغيرها بطريقة (Log) وكانت النتائج التالية:

جدول (15)

العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الأردنية و (CR_3)

	الإسكان	القاهرة عمان	الأردني الكويتي	الأردن	الإسلامي	الأهلي	العربي
constant	5.777	4.994	8.594	4.836	2.749	4.641	4.219
t	*2.926	*2.446	*3.455	*2.508	*2.690	*5.933	*2.153
CR3	2.289	2.55	-4.041	3.001	6.704	3.383	5.492
t	0.637	0.692	-0.877	0.877	*3.602	*2.379	*1.796
F	0.405	0.479	0.788	0.77	*12.972	*5.657	*3.226
R	0.148	0.161	0.21	0.214	0.647	0.566	0.39
R ²	0.022	0.026	0.044	0.046	0.419	0.320	0.152

$$\pi = a_0 + a_1 CR_4 + et$$

حيث تمثل (CR4) الحصة السوقية لأكبر أربع بنوك من الودائع وكانت

النتائج كالتالي:

جدول (16)

العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الاردنيه و(CR4)

	الإسكان	القاهرة عمان	الأردني الكويتي	الأردن	الإسلامي	الأهلي	العربي
constant	0.509	0.529	0.652	0.505	0.173	-1.57	0.371
t	*4.439	*5.804	*8.301	*4.702	*1.729	-0.063	*3.539
CR4	1.479	1.324	-6.52	1.604	6.844	9.678	3.348
t	1.01	0.925	-0.532	0.976	*4.402	*2.502	*2.315
F	1.02	0.855	0.283	0.953	*19.375	*6.258	*5.359
R	0.232	0.213	0.128	0.237	0.720	0.585	0.479
R ²	0.054	0.045	0.016	0.056	0.492	0.343	0.229

$$\pi = a_0 + a_1 CR_5 + et$$

(CR5) الحصة السوقية لأكبر خمسة بنوك من حيث الودائع:

جدول (17)

العلاقة بين أرباح عدد من البنوك الاردنيه و(CR5)

	الإسكان	القاهرة عمان	الأردني الكويتي	الأردن	الإسلامي	الأهلي	العربي
constant	0.534	0.577	0.672	0.58	0.261	8.648	0.412
t	*5.985	*7.172	*9.582	*6.064	*3.033	0.383	*4.486
CR5	1.785	1.389	-1.54	1.256	6.285	8.906	3.490
t	1.466	1.099	-0.141	0.858	*4.698	*2.566	*871.
F	2.15	1.208	0.02	0.737	*22.074	*6.583	*8.242
R	0.327	0.251	0.034	0.210	0.742	0.559	0.560
R ²	0.107	0.063	0.001	0.044	0.551	0.354	0.314

$$\pi = a_0 + a_1 HHI + et$$

(HHI) التركز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال:

جدول (18)

العلاقة بين ارباح عدد من البنوك الاردنيه و(HHi)

	الإسكان	القاهرة عمان	الأردني الكويتي	الأردن	الإسلامي	الأهلي	العربي
constant	5.801	5.433	6.374	5.580	4.531	5.643	5.223
t	*7.05	*6.252	*5.966	*6.915	*12.037	*17.354	*8.168
HHI	8.207	6.03	-0.566	6.382	12.620	5.755	13.373
t	1.507	1.047	-0.077	1.18	*5.066	*2.655	*3.161
F	2.273	1.096	0.006	1.393	*25.668	*7.048	*9.989
R	0.335	0.24	0.023	0.283	0.767	0.608	0.597
R ²	0.112	0.057	00	0.08	0.588	0.37	0.357

ومن الجداول السابقة نلاحظ تشابه النتائج فيما بينها، حيث نجد أن كلا من البنك العربي والأهلي والإسلامي في كل النماذج، تأخذ فيها الم تغيرات المستقلة قيم إيجابية، وأن قيم t و F هي ذات معنوية، أي أنها مقبولة إحصائياً عند درجه تفوق (90%) وقيم t للثابت لباقي البنوك أيضاً، ذات معنوية ولكن باقي القيم مقبولة إحصائياً، عند مستويات تقل عن (90%) ومن الملاحظ على الجداول السابقة، أنه فيها جميعاً أخذ معامل المتغير المستقل للبنك الأردني الكويتي قيمة سالبة، وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين التركيز في مختلف الأشكال، مع أرباح هذا البنك على عكس باقي البنوك الواردة في الجداول السابقة ، ونشير أيضاً إلى هلك علاقة طردية بين أرباح البنك الأهلي، وقيم التركيز ، مع العلم أن البنك الأهلي حقق خسائر في سنة (1999) و (2000) و (2002) و (2003) ولم يحقق أي أرباح أو خسائر سنة (2001).

الفصل الخامس

الخاتمة والتوصيات

1.5 النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1. ثبات نسب التركيز تقريبا، حسب مقياس نسبة التركيز (CRn) خلال فترة الدراسة ، مع وجود بنوك متصدرة للمراكز الأولى، كما هو واضح في الجدول رقم (2) حيث تسيطر اكبر ثلاثة بنوك على (54%) بالمتوسط من حجم الودائع، وأكبر أربعة بنوك على (61%) واكبر خمسة بنوك على (66%) بالمتوسط تقريبا، وبهذه النسب يمكننا إطلاق اسم سوق احتكار القلة، على سوق الودائع في الأردن، مع ملاحظة وجود ارتباط عال بين هذه النسب.
 2. عدم وجود تركيز حسب مقياس هيرشمان هيرفندال، إذ أنه كما رأينا في الجدول (3) فإنه لم تصل قيمة هذا المؤشر إلى (18%) سوى في سنة واحدة هي سنة (1991) وكان متوسط قيمة هذا المؤشر (15%) أي اقل من المستوى المتعارف عليه لاعتبار السوق متركز، مع ملاحظة أن هذا المؤشر يأخذ حصص جميع البنوك من الودائع في الاعتبار عند احتسابه.
- التركيز حسب مقياس جيني وكما سبق وأن ذكرنا ، فإن هذا المؤشر وضع في الأصل لمعرفة مدى العدالة في توزيع الدخل بين الافراد، وأنه يمكن وضعه في تطبيقات أخرى، وعند النظر إلى الملحق رقم (1) الذي يبين طريقة حساب هذا المؤشر، نعرف أن هذا المؤشر يشير إلى أفضل وضع عندما يأخذ قيمة (0) ويعطي مؤشر سلبي، كلما ابتعدنا عن الصفر باتجاه (100%) وعند النظر إلى النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث، نلاحظ أنه في الثلاثة نماذج أو سنوات التي أخذناه (1985) و (1995) و (2004) تبين أن قيم هذا المؤشر تجاوزت (50%) وهذا يشير إلى وجود سوء في توزيع الحصص السوقية من الودائع بين البنوك بشكل واضح، وإذا نقول عند مناقشة مستويات التركيز في الودائع في

البنوك الأردنية، أنه تبيّن أنه يوجد مستويات تركيز عالية حسب مؤشري نسبة التركيز ومعامل جيني، وأن مستويات التركيز مقبولة حسب مؤشر هيرفندال. 4. أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة بمعدلات التركيز بكل من مقياس نسبة التركيز (CRn) ومؤشر (HHi) الواردة الذكر في النموذج القياسي، فكانت نتائجها كما يلي:

أ. (N_1) عدد البنوك كان تأثيره إيجابيا على كل من (CR_3) و (CR_4) و (CR_5) أي أنه كلما زاد عدد البنوك ، زادت نسب التركيز، وهذا مخالف للتوقعات، فقد ذكرنا عند شرحنا للعوامل المستقلة في النموذج القياسي اننا نتوقع انه كلما زاد عدد البنوك قل التركيز، والعكس صحيح، وهـ ذه النتيجة بحاجة إلى توضيح ودراسة ومعرفة أسبابها، ولكننا نتوقع أن زيادة عدد البنوك تأتي غالبا من إنشاء بنوك صغيرة وضعيفة تقوم، بالمضاربة على البنوك التي هي من نفس الحجم والقدرة التنافسية ويكون المستفيد هو البنوك الكبيرة، بزيادة حصصها السوقية من الودائع، أما بالنسبة إلى تأثير عدد البنوك على معامل هيرشمان هيرفندال، فقد كان عكسيا وهذا ضمن التوقعات وكانت جميع القيم بالنسبة إلى هذا المتغير المستقل ليست ذات معنوية.

ب. أما فيما يتعلق بالتفرع المصرفي، فإنه كان من المتوقع أن يكون أثره إيجابيا على الحصة من الودائع، و لكن تبين أن أثره على مستوى التركيز الثالث (CR_3) والرابع (CR_4) كان عكسيا أي أنه مع ازدياد عدد فروع البنوك صاحبة أكبر حصص من الودائع ، تقل ودائعها، وقد يدعم هذه النتيجة ما وجدناه من التغير الذي مرت به أعداد الفروع لبعض البنوك، مثل البنك العربي ، وبنك الإسكان، والأهلي، وحرصها في فترة معينة على خفض عدد الفروع، بشكل واضح.

ج. وكان تأثير المتغير المستقل (CRTA) التركيز في إجمالي الأصول، هو الأوضح والأكثر تأثيرا ، فقد كان تأثيره على نسبة التركيز الثالثة والرابعة والخامسة إيجابيا كما كان متوقعا، وجميع قيمه ذات دلالة إحصائية، أما بالنسبة إلى تأثيره على معامل هيرشمان هيرفندال، فقد كان تأثيره سلبيا في

النموذج الرابع والخامس ، وإيجابيا في النموذج السادس، وذي دلالة إحصائية في النموذج الرابع، ويمكن القول، أن هذا المتغير هو أقوى المتغيرات المستقلة تأثيرا على معدلات التركيز والأكثر أهمية.

د. الخبرة والذي عبرنا عنه بـ (Y_n/TY) والذي يمثل مجموع سنوات خبرة أكبر البنوك من ناحية الحصة السوقية من الودائع، نسبة إلى مجموع سنوات الخبرة لجميع البنوك العاملة في تلك السنة فقد كان أثره إيجابيا، وذي علاقة طردية مع كل من (CR_3) و (CR_4) و (CR_5) وذي دلالة إحصائية في النموذج الثاني والثالث، وهذا يدل على أن الخبرة لها تأثير مهم وكبير في حجم الودائع في البنوك، وكما يدل على أن البنوك ذات الخبرة الأطول ، والوجود الأطول في السوق، قادرة على الاستحواذ على حصص أكبر من الودائع ، بصورة تفوق البنوك الحديثة النشوء، ونشير هنا إلى أن البنوك الأكبر، من حيث الحصة السوقية تتصف بالاستمرارية في الوجود في السوق الأردني دون غياب أو توقف.

هـ. كان أثر عمليات الاندماج في أكثر النماذج التي أوردناها إيجابيا، باستثناء نموذجين كان الأثر فيهما سلبيا، ولكن عموما يمكن القول إنه إذا نظرنا إلى عمليات الاندماج التي حصلت وكما أشرنا سابقا فإنها تبقى دون المستوى، فعلى الصعيد القياسي، يظهر أن لها تأثيرا قويا، ولكن إذا نظرنا إليها كعدد عمليات اندماج، وكحجم مؤسسات مدمجة، فهي تعتبر عمليات غير مؤثرة وغير ذات أهمية.

كـ عند الحديث عن تأثير مستويات التركيز على أداء البنوك وأوضاعها، فقد كان الهدف من دراسة مستويات التركيز، معرفة آثار هذه المستويات على وضع البنوك الاحتكارية أو تأثيره على الاقتصاد المحيط ، وأفضل طريقة لمعرفة نتائج التركيز، هي معرفة تأثيره على أرباح البنوك التي هي في النهاية الهدف الأساسي من كافة أنشطة البنوك الاقتصادية ، ومن ضمنها قبول الودائع، والحصول على أكبر قدر منها، لذلك تم أخذ أرباح عدد من البنوك التي وردت في الجدول رقم (1) صاحبة الحصص السوقية الكبيرة من الودائع ، وقياس أثر

معدلات التركيز بعدة مقاييس، وتبين أن كل من البنك العربي والأهلي والإسلامي، تستجيب أرباحها إلى معدلات التركيز بشكل إيجابي، أكثر من باقي البنوك، وهناك معدلات ارتباط أعلى من باقي البنوك بين أرباحها ومعدلات التركيز المختلفة التي تم قياسها.

6. وجود معدلات ارتباط عالية جدا بين مقاييس التركيز المستخدمة ويظهر، هذا في الجدول التالي:

جدول (19)

العلاقة بين مقاييس التركيز المختلفة باستخدام (R)

	CR ₃	CR ₄	CR ₅	HHI
CR ₃	1	1	0.932	0.951
CR ₄	1	1	0.932	0.951
CR ₅	0.932	0.932	1	0.965
HHI	0.951	0.951	0.965	1

فكما اشرنا سابقا فان قيمة (CR₃) تشكل نسبة كبيرة من كل من (CR₄) و (CR₅) وتعتبر الحصة السوقية لأكبر المؤسسات العاملة من اهم محددات قيمة (HHI).

أخيرا وتحقق بعض البنوك التي اختفت أرباح جيدة، مثل بنك سيتي بنك، وبنك الاعتماد والتجارة، اللذين حلا في المركزين الخامس والسادس على التوالي سنة (1988) والثاني والخامس سنة (1989).

2.5 التوصيات:

1. تشجيع بنوك كبيرة الحجم ذات خبرة وإمكانيات مادية كبيرة، على فتح فروع لها في الأردن لخفض مستويات، التركيز لأن البنوك الصغيرة أو التي ليس لها خبرة طويلة، ثبت في هذا البحث أنها غير قادرة على منافسة البنوك الأكبر والأقدم.
- عدم السماح مستقبلا لأي من البنوك الواردة بالـ جدول رقم (2) أي ذات الحصة السوقية الكبيرة بالاندماج معا ، منعا لزيادة التركيز في سوق الودائع في الأردن،

ودراسة أي حالة اندماج أخرى، لمعرفة مدى تأثيرها على مستويات التركيز بمختلف المقاييس.

اتخاذ إجراءات من قبل الجهات الحكومية، ذات العلاقة والبنك المركزي، تسد أبعاد البنوك الصغيرة على اجتذاب الودائع، دون أن تشمل البنوك ذات الحصص السوقية الكبيرة تماما كما يتم اتخاذ إجراءات تمنع البنوك من الاندماج منعاً لظهور حالات احتكار ضاره بالسوق والاقتصاد.

قيام البنوك بدراسة وافيه ومتأنية لأي مشروع للتوسع بعدد الفروع ومعرفة أثره على الودائع والاطلاع على تجارب البنوك الكبيرة في هذا المجال فكما مر معنا سابقا ليس بالضرورة أن تؤدي زيادة الفروع إلى زيادة الحصة السوقية من الودائع.

5. دراسة أثر إنشاء أي بنك جديد على مستويات التركيز، وخاصة على مقياس نسبة التركيز، فكما شاهدنا أن اثر هذا المتغير كان إيجابيا، وهذا الموضوع بحاجة إلى دراسة لمعرفة أسبابه ، مع الاعتقاد بان السبب هو أن التغير في أعداد البنوك يكون على بنوك صغيره تتنافس فيما بينها، ويكون المستفيد هو البنوك كبيرة الحجم.

المراجع

أ. المراجع العربية:

بقاعين، نشأت متري، (2003)، اندماج البنوك التجارية في الأردن في مواجهة تحديات العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة مؤتة ، الكرك، الأردن.

جامع، أحمد، (1986)، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر. خصاونة، صالح، (1995)، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنسخ السريع، عمان، الأردن.

دليل الشركات الصناعية الاردنيه، نشرات مختلفة.

صيام، وليد، (1999) تفعيل سياسة الاندماج بين البنوك الاردنية ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد الخامس، المجلد الثامن عشر، 61-81. عطية، عبد القادر، (1995) الاقتصاد الصناعي بين النظرية وا لتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر. عمر، حسين، (1999) اقتصاد السوق طابع الاقتصاد الحر ،دار الكتاب الحديث ، القاهرة، مصر.

قانون المنافسة الأردني المؤقت 49 لسنة 2002.

الكسواني ممدوح، (1999)، محددات التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 15، 108-120. كلارك روجر؛ (1994)، اقتصاديات الصناعة، تعريب: فريد الطاهر، دار المريخ، السعودية.

ملحم، محمد فضل ، (1998) مستويات التركيز في البنوك الاردنية ، مجلة البنوك في الأردن ، العدد العاشر، المجلد السابع عشر، 50-70. موسى، أحمد، (1969)، اقتصاديات المشروع الصناعي ، دار النهضة العربية بيروت، لبنان.

هاشم إسماعيل، (1978) **مبادئ الاقتصاد التحليلي**، النهضة العربية، بيروت، لبنان.

الوردي عدنان، (1964)، **أساليب التنبؤ الإحصائي**، دار الحكمة، بغداد، العراق.

ب. المراجع الأجنبية:

Heffernan and Xiaoqing Fu , 2005 , China , **The Effects of Bank Reform on Structure and Performance**.available on

[www. wolperting.bangor.ac.uk/papers/T2-paper-fu-heffernan.pdf](http://www.wolperting.bangor.ac.uk/papers/T2-paper-fu-heffernan.pdf)

AL- karasneh and Fathehdin , 2005 , **Markct Structure and Performance in GCC Banking Sector Evidence from Kuwait ,saudi arabia, and UAE** available on., www.amf.org.ae/v

Mohieldin , 2001 , **On Bank Market Structure and Competiton in Egypt Arab Economic**, Arab Economic jornal,. Vol.10. p3-35

Okeahalam , 2002, **Concentration in the Banking Sector of Common Monetary Area of Southern Africa**,available on www.worldbank.org/research/confos/042003/cma-charles.pdf

Rodriguez , 2000, **_is the market concentration and interest rate relationship in the maxican commercial banking industry asign efficiency** , available on, www.econoquantum.cucea.udg.

Shepherd William G. 1985 **_The Econmics of Industrial Orgnaization** second edition,prentice-Hall International,New jersey USA.

Shepherd William G. 1985 **The Econmics of Industrial Orgnaization** third edition. p66, 184-192,prentice-Hall International,New jersey USA.

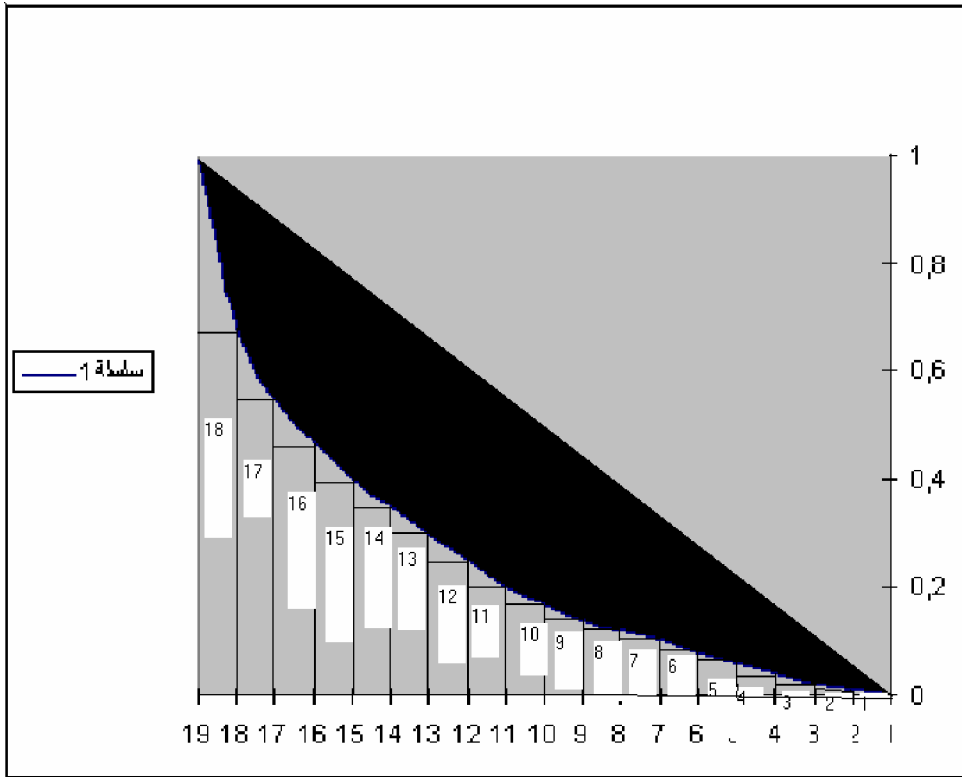
stavins and Simons, 1998 , **Has Antitration Policy in Banking Become Obsolete** ,available on

www.bos.frb.org/econoic/neer/neer1998/neer298b.pdf

الملحق (أ) طريقة حساب مؤشر جيني

الملحق (أ)

طريقة حساب مؤشر جيني



طريقة حساب مؤشر جيني

في هذا الشكل البياني سنحاول إيضاح الطريقة التي تم من خلالها احتساب معامل جيني لسنة (2004) ونفس الطريقة تنطبق على باقي السنوات.

كما نلاحظ أن المحور الصادي يمثل المجموع التراكمي للحصص السوقية للبنوك والمحور السيني يمثل عدد البنوك التي شاركت في المقياس وهي مجتمعه تمثل (100%) مرهنا المحور فإذا ما قسمنا $(18/100)$ تكون النتيجة (5.55) وهي المسافة بين كل نقطتين على المحور السيني والخط المائل في الشكل 1 لأعلى يمثل نقاط التقاء كل بنك مع الحصة السوقية التراكمية وبهذا تتكون المساحة تحت الخط المائل من أشكال هندسية من مثلثات ومستطيلات يمكن احتساب مساحاتها عن طريق القواعد الهندسية المعروفة وقد تم احتساب هذه المساحة كما يلي:

$$\begin{aligned}
 &= 5.55 * 1 * 0.5 & (1) \\
 &= 1 * 5.55 * 0.5 + 1 * 5.55 & (2) \\
 &= 2 * 5.55 * 0.5 + 2 * 5.55 & (3) \\
 &= 2 * 5.55 * 0.5 + 4 * 5.55 & (4) \\
 &= 2 * 5.55 * 0.5 + 6 * 5.55 & (5) \\
 &= 2 * 5.55 * 0.5 + 8 * 5.55 & (6) \\
 &= 2 * 5.55 * 0.5 + 10 * 5.55 & (7) \\
 &= 2 * 5.55 * 0.5 + 12 * 5.55 & (8) \\
 &= 3 * 5.55 * 0.5 + 14 * 5.55 & (9) \\
 &= 3 * 5.55 * 0.5 + 17 * 5.55 & (10) \\
 &= 5 * 5.55 * 0.5 + 20 * 5.55 & (11) \\
 &= 5 * 5.55 * 0.5 + 25 * 5.55 & (12) \\
 &= 5 * 5.55 * 0.5 + 30 * 5.55 & (13) \\
 &= 5 * 5.55 * 0.5 + 35 * 5.55 & (14) \\
 &= 7 * 5.55 * 0.5 + 40 * 5.55 & (15) \\
 &= 8 * 5.55 * 0.5 + 47 * 5.55 & (16) \\
 &= 14 * 5.55 * 0.5 + 55 * 5.55 & (17) \\
 &= 31 * 5.55 * 0.5 + 69 * 5.55 & (18)
 \end{aligned}$$

المعادلة الأولى تمثل مساحة المثلث الأول والمعادلة الثانية تمثل مساحة المثلث الثاني والمستطيل الثاني والأرقام هي من الجدول رقم (6) وبعد احتساب هذه القيم تبين أن مجموعها يبلغ (2321) وهي تمثل مساحة الشكل غير المضلل وهذا يعني أن مساحة الشكل المضلل تبلغ (5000 - 2321 = 2678) وعند تقسيم هذا الرقم على (5000) التي تمثل نصف مساحة الشكل الإجمالية البالغة (10000 = 100 * 100) تكون النتيجة (53.5%) وهي مقياس جيني الذي يكون الوضع الأفضل فيه عند (0%) وبنفس الطريقة تم حساب باقي المؤشرات.

السيرة الذاتية

الاسم: مثنى سالم الشمايلة.

الكلية: إدارة الأعمال.

التخصص: اقتصاد.

السنة: 2007.

هاتف: 0096232353015.